العلاقات السياسية العراقية – الأردنية 1932-1958

د.عصام نجم عبد
كلية التربية – جامعة ميسان

المقدمة :

شهدت العلاقات السياسية العراقية – الأردنية من الفترة 1932 – 1958 تباينا بين المد والجزر ، من مرحلة التعاون والتقارب الوثيق إلى مرحلة التوتر والتأزم ، كما في الفترة 1951- 1952 و 1956- 1957 في حين بدأت بعد ذلك مرحلة في انفراج علاقـــات البلديـــن ، توثقت بشكل أفضل حتى توجـــت بالاتحـــاد بينهمـــا عام 1958 ، على أية حال فأن العلاقات السياسية العراقية – الأردنية تميزت عن العلاقات العربية – العربية الأخرى بالجيدة ، نظرا لصلة القربى التي تربط حكام العراق والأردن (الأسرة الهاشمية الواحدة) وتشابه نظام الحكم ومؤسساته في البلدين فضلا عن خضوعهما لدولة انتداب واحـــدة (الانتداب البريطاني).

أولا : العلاقات في ظل زعامة الأسرة الهاشمية .

اعتبرت بريطانيا أن تنصيب حاكم هاشمي على كل من العراق وشرق الأردن وفاء لالتزاماتها للشريف حسين مقابل مشاركته في الحرب العالمية الأولى ضد العثمانيين (1) . وذلك ما تم في مؤتمر الشرق الأوسط المنعقد في القاهرة للفترة (12 – 30 آذار 1920) حيث أعلن حكم الدولة العراقية برئاسة الملك فيصل ودولة شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله نجلي الشريف حسين بن علي (2) .

وكان للانتداب البريطاني على العراق وشرق الأردن اكبر الأثر في التنسيق بين مصالح القطرين ، فنجحت بريطانيا في إيجاد اتصال بري بين العراق وشرق الأردن وذلك من خلال عقد اتفاقية(حداء) بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد في الثاني من تشرين الثاني 1925 ، وبموجب هذه الاتفاقية ومن خلال التطبيق العملي للمادة الأولى منها (3) ، يتبين بأن الحكومة البريطانية لم تسمح باتصال حدود نجد مع سوريا ، لان ذلك يعني قطع الاتصال البري بين شرق الأردن والعراق ، وبالتالي قطع الطريق البري (الإمبراطوري) بين البحر المتوسط وبغداد (4) . وبهذا أصبحت الحدود الأردنية – العراقية مشتركة وهو ما هدفت إليه السياسة البريطانية من وراء عقد هذه الاتفاقية . وقد قرر المجلس التنفيذي الأردني في الأول من تشرين الثاني 1926 ، موافقته على أن تكون الحدود الأردنية – العراقية خطا مرسوما من تقاطع الدائرة (39) شرقا وموازيا للدائرة (32) شمالا إلى اقرب نقطة على الحدود بين سوريا والأردن (5) .

وحرص الملك فيصل والأمير عبد الله على توثيق العلاقة بينهما ، فوصل إلى عمان في الخامس والعشرين من آذار 1931 وفد عراقي برئاسة نوري السعيد رئيس الوزراء للتوصل إلى معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق

والأردن والتي وقع عليها كل من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعبد الله سراج رئيس الوزراء الأردني (6) .

نصت ديباجة هذه المعاهدة " انه وبناء على رغبة كل من الملك فيصل والأمير عبد الله في تأسيس علاقات ثابتة وودية بين بلديهما أو في تقديم نموذج عملي لحسن التفاهم الذي يرغب في وجوده بين ملوك العرب والحكومات العربية فقد قرر عقد هذه الاتفاقية " والتي اعترفت بموجبها الحكومتان ببعضهما البعض واتفقتا على أن تكون العلاقات بينهما قائمة على أساس التعاون الوثيق وعلى مراقبة الأمن عند الحدود أو على منع التعديات كل منهما على جانبه (7) . وعدت بنود هذه المعاهدة الحد الأدنى للتفاهم بين البلدين هدفا للوحدة وضمانا لصيانة مستقبلهما .

أدت وفاة الشريف حسين بن علي في حزيران 1931 إلى انتقال زعامة الأسرة الهاشمية إلى الملك فيصل ،على الرغم من أن الأمير عبد الله يكبره بثلاث أعوام ، ويبدو أن السبب في اختيار فيصل لزعامة الأسرة يعود إلى شعبيته في البلدان العربية خاصة في فترة قيام الدولة العربية في سوريا فضلا عن علاقاته الوطيدة مع الحكومة البريطانية ، ولنقل مركز حركة الوحدة العربية من دمشق إلى بغداد ، والتي اتجهت أنظار القوميين العرب إليها ، وخاصة بعد حصول العراق على الاستقلال عام 1932 وانضمامه إلى عصبة الأمم ، وبذالك كان أول بلد عربي يحصل على الاستقلال ، فنظر إليه القوميون العرب سندا لهم وملجأ للفارين من ملاحقة وتنكيل السلطات الاستعمارية (8) . بيد أن وفاة الملك فيصل الأول في الثامن من أيلول 1933 في مدينة بيرن السويسرية مهدت الطريق للأمير عبد الله لتولي زعامة الأسرة الهاشمية ، وقد حاول الأمير عبد الله إثناء زياراته المتعددة للعراق (نيسان 1934 وشباط 1935) أن يوجد نوعا من التحالف بين شرق

الأردن والعراق ، غير انه لم ينجح في ذالك لاختلاف وجهات النظر والمصالح ، فالأمير عبد الله كان ينظر للأمور من خلال خبرته ، بينما كان الملك غازي (1933 – 1939) يتملكه طموح الشباب ولكنه يحتاج إلى الخبرة بالإضافة لاختلاف نظرتهما إلى بريطانيا فقد اتسمت علاقة الملك غازي مع بريطانيا بالفتور (9) .

وقد ظل الأمير عبد الله ينتظر الفرصة المناسبة لفرض نفوذه وسيطرته على العراق ، فقد توفرت له تلك الفرصة مرتين ، الأولى بقيام الانقلاب العسكري في 29 / تشرين الأول / 1936 ، والذي تسبب بمقتل وزير الدفاع جعفر العسكري ، فحاول الأمير بصفته زعيما للأسرة الهاشمية ، أثناء زيارته للعراق بعد الانقلاب ، أن يوجه أنظار الملك غازي إلى الأخطار المحدقة بمملكته ، ولما عاد إلى عمان أرسل ابنه طلال لمساعدة ابن عمه غازي ، ولكنه لم ينجح في مهمته (10) . أما الفرصة الثانية فكانت بقيام رشيد عالي الكيلاني بحركته ووقع الاصطدام بين الجيش العراقي والبريطاني في 2 / نيسان 1941 ، إذ أرسل الجيش العربي الأردني لمشاركة الجيش البريطاني في إخماد الحركة والقضاء عليها ، لان نجاح الحركة يعني نهاية طموحاته في تحقيق مشاريعه الوحدوية الخاصة بسوريا الكبرى والاتحاد مع العراق ، وذلك ما أكده المعتمد البريطاني في شرق الأردن اليك كير كيراد بقوله : " ... إذا كانت العلمين نقطة تحول فأن استعادة بغداد للاردنين هي نقطة التحول "(11) .

ثانيا : العراق والأردن في مشاريع الوحدة العربية .

في بداية الأربعينيات أصبحت الدعوة للوحدة العربية وسيلة دعاية بين الحلفاء ودول المحور حيث عمل الطرفان على استمالة العرب إلى جانبهم

وذلك من خلال مراعاة أمانيهم القومية في الوحدة والاستقلال (12) .
فسارعت بريطانيا باتخاذ خطوات مضادة لدعاية المحور وتمثلت بتصريحي أنتوني أيدين Eden (Antony) وزير خارجية بريطانيا ، الرامي إلى توحيد البلاد العربية في 29 / شباط 1941 و 24 / نيسان 1943 (13) .

ولم يلق هذين التصريحين ردود فعل ايجابية في البلاد العربية باستثناء الهاشميين ، حيث رحبا بهما ، وقدما مشروعين اتحاديين إلى بريطانيا هما (مشروع سوريا الكبرى) الذي تبناه الأمير عبد الله و(مشروع الهلال الخصيب) الذي تبناه نوري السعيد (14) . إلا أن بريطانيا لم توافق على هذين المشروعين ، بل حبذت فكرة قيام جامعة الدول العربية ، وذلك لان مشروع الجامعة العربية يؤمن النفوذ البريطاني في منطقة أوسع وعلى دول أكثر من تلك التي شملها المشروعان الهاشميان أولا ، ولان فكرة الجامعة كما خططت لها بريطانيا ، مطاطة وشكلية بينما يدعو المشروعان إلى وحدة كاملة لا تريدها بريطانيا بأي شكل من الأشكال .

وعلى الرغم من ذلك فقد واصل الأمير عبد الله جهوده لتحقيق مشروعه بالرغم من معارضة بريطانيا وبعض الدول العربية له ، إذ دعا إلى عقد مؤتمر عربي في عمان في الخامس من آذار 1943 ، الأمر الذي أثارت دعوته معارضة الدول العربية وبخاصة العراق ، حيث اتصل نوري السعيد بالسفير البريطاني في بغداد وابلغه معارضة العراق للمؤتمر لان الأمير عبد الله ليس هو الشخص المؤهل لرئاسة مثل هذا المؤتمر (15) .

أثارت معارضة العراق الأمير عبد الله ، مما دفعه إلى إرسال مذكرة إلى الحكومة العراقية في 24 آب 1943 ، عبر فيها عن مشاعره تجاه الأحداث في المنطقة العربية ، ودعا العراق إلى السير على سياسة هاشمية

موحدة ، ودعا البلدين إلى توحيد الجهد للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى (16) .

وتماشيا مع هذه الدعوة للتعاون المشترك عبر ممثلي شرق الأردن والعراق عن وجهات نظر متشابهه في المشاورات التمهيدية (1943 – 1944) حيث ظهر اتجاه يدعو إلى وحدة سوريا الكبرى بزعامة الأمير عبد الله ، فأيد العراق هذا الاتجاه باعتبار أن أي مكسب تحصل عليه شرق الأردن اليوم إنما هو مكسب للعراق في الغد (17) . ومما زاد ذلك تنسيقا الزيارات المتبادلة بين الأميرين عبد الله وعبد الإله الوصي على عرش العراق لعاصمة البلدين في السنوات 1943 – 1945 للبحث في ميثاق جامعة الدول العربية وقضية فلسطين على حد تعبير المؤرخ عبد الرزاق الحسني (18) .

وأسفرت تلك الزيارات عن صدور تصريح هاشمي مشترك في القصر الشتوي في الشونة في تشرين الثاني 1945 نص على : " التزام العراق وشرق الأردن بمبادئ الثورة العربية ومضاعفة الروابط بين الأقطار العربية جمعاء انطلاقا من ميثاق جامعة الدول العربية وتحقيقا لمثل العرب العليا " (19) . وما أن حصلت شرق الأردن على استقلالها في 25 أيار 1946 حتى بادر الملك عبد الله إلى الدعوة من جديد للاتحاد مع العراق ، حيث قال في خطاب العرش لعام 1946 : " ... واعلموا يا حضرات النواب الكرام إننا على عزم قائم لاتحاد وثيق بيننا وبين العراق الشقيق " (20) .

وكان الملك عبد الله قبل مغادرته إلى لندن لإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا ، قد استقبل الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق الذي وصل إلى عمان يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء ووزراء المالية والدفاع والعدل ، وبدأت في الشونة المحادثات بين الوفدين وقد ترأس الجانب الأردني رئيس

الوزراء إبراهيم هاشم والجانب العراقي نوري السعيد ، وقد تم في هذه المحادثات وضع أسس الاتحاد بين شرق الأردن والعراق ، وقد أحيطت هذه المحادثات بالسرية والتكتم (21) . وبعد يومين من المحادثات وضع مشروع اتفاق مبدئي يتعلق بالاتحاد بين الأردن والعراق ، نص على النواحي العسكرية والتمثيل السياسي والجمارك والجوازات ، وفي نهاية المحادثات صدر تصريح مشترك جاء فيه : " ... إن الاجتماع جاء ليؤكد اعتصام العراق وشرق الأردن بمبادئ الثورة العربية الكبرى وذلك في ظل الخطوات التي تخطوها الأمة نحو التعاون القومي الوثيق " (22) . وصرح الملك عبد الله في الوقت نفسه بشأن الاتحاد قائلا : " ... اعتقد انه حينما يقوم اتحاد فعلي بين الأردن والعراق فأن الأقطار العربية سوف تحتذي بنا ... " (23) .

وجرت محادثات أخرى بشأن الاتحاد خلال زيارة قام بها الملك عبد الله للعراق في 13 أيلول 1946 من اجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتحاد المرتقب بينهما حيث قدم الملك اقتراحين بشأن رئاسة الاتحاد الأول : ينص على ارتقائه عرش العراق والأردن بعد توحيدهما ، أما خلافته فتنتقل إلى الملك فيصل الثاني ، والاقتراح الثاني : ينص على ارتقاء الملك عبد الله عرش العراق مدى الحياة ويخلفه فيه الملك فيصل الثاني (24) .

وعلى أية حال فقد انتهت محادثات الطرفين باتفاق ينص على احتفاظ كل منهما باستقلاله الذاتي ، وتوحيد قواتهما العسكرية والتسليح والتدريب ، فضلا عن توحيد التعليم والسياسة الخارجية ، كما اتفق على أن يقوم ممثل احدهما في أي بلد أجنبي بتمثيل الجانب الأخر إذا لم يكن له ممثل ، وان ترفع السفارات والمفوضيات في الخارج علما واحدا هو علم الثورة العربية الكبرى ، الذي رفعه في ثورة العرب الكبرى الشريف حسين بن علي عام 1916 (25) .

إلا أن هذا المشروع جوبه بمعارضة شديدة من مصر والسعودية لخشيتهما من أي توسع هاشمي ، كما عارضته سوريا ولبنان لأنهما رأيا في الخطوة الأولى نحو مشروع سوريا الكبرى ، كما عارضته جامعة الدول العربية لأنها وجدت فيه تكبيدا داخليا يعرقل مسيرتها على الرغم من اتفاقه من نص المادة التاسعة من ميثاقها (26) . إلا أن المعارضة الأهم على حد تعبير (الباحث العراقي مجيد خدوري) جاءت من الساسة العراقيين وللأسباب التالية :

1- الخوف من التدخل الأردني في شؤون العراق الداخلية (27) .
2- الخوف من أن يلقى الأردن مساعدة وتأييد من العراق في سياسته التوسعية (مشروع سوريا الكبرى) .
3- الخوف من ربط العراق بعجلة بريطانيا وذلك عن طريق المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1946 ، والتي سوف تسمح للنفوذ البريطاني بالامتداد إلى شؤون العراق .
4- الخوف من أن يؤدي المشروع إلى خلافات بين أعضاء الجامعة العربية (28) .

واستكمالا للمباحثات العراقية الأردنية حول قيام الاتحاد ، قام وفد عراقي برئاسة الأمير عبد الإله وعضوية نوري السعيد ، رئيس مجلس الأعيان ، وشاكر الوادي ، وزير الدفاع ، وهيئة من كبار العسكريين والإداريين بزيارة عمان في 10 نيسان 1947 لوضع الصيغة النهائية للاتفاق العراقي الأردني والذي يحتوي على مواد عسكرية ومالية وإدارية (29) . وفي 13 منه عاد نوري السعيد إلى بغداد يرافقه سمير الرفاعي ، رئيس الوزراء الأردني ، وانتهت المحادثات بين الجانبين الأردني والعراق إلى عقد معاهدة إخوة وتحالف بين المملكتين العراقية والأردنية (30) .

وقد جوبهت المعاهدة أيضا بمعارضة شديدة من جانب الأحزاب والصحف العراقية المعارضة ، باعتبار أن المعاهدة تقيم تكتلا بين العراق والأردن يساعد بينها وبين دول الجامعة الأخرى ، فضلا عن أنها تسمح للجيش العربي الأردني الذي يخضع للسيطرة البريطانية للتدخل في شؤون العراق الداخلية ، كما حدث عام 1941 وأخيرا يلزم العراق بالتزامات مادية لا طاقة له بها (31) .

أما في الأردن فقد مرت المعاهدة بسلام في ظل دستور عام 1946 والذي تنص المادة (6) فقرة (ب) منه على الملك هو الذي يعلن الحرب ويبرم المعاهدات ، ولم يكن الدستور يتطلب موافقة مجلس الأمة على المعاهدات التي يعقدها الملك ، كما لم تكن الحكومة مسؤولة أمام مجلس الأمة أو أي جهة أخرى ما عدى الملك (32) .

وقد اتخذ كل من العراق والأردن بعض الإجراءات لتنفيذ هذه المعاهدة ، فقد قرر مجلس الوزراء العراقي زيادة نصيب الطلبة الأردنيين في المعاهد والكليات العراقية ، كما قرر تشكيل لجنتين عسكرية ومدنية من اجل وضع تلك المواد من المعاهدة موضع التنفيذ وقرر مجلس الوزراء العراقي أيضا قيام الحكومة العراقية في الأماكن التي لا يوجد فيها للحكومة الأردنية قناصل برعاية مصالح الأردنيين (33) .

أما الإجراءات التي اتخذها الجانب الأردني بشأن تنفيذ المعاهدة ، فتمثلت بتأليف الحكومة الأردنية لجنة من وكلاء وزارات الداخلية والمعارف والمالية لمباحثة مندوبي الحكومة العراقية ، وهي تتعلق بإلغاء جوازات السفر وتخفيف القيود الجمركية وتوحيد مناهج التعليم بين القطرين (34) .

واجهت المعاهدة معارضة عربية تزعمتها مصر والسعودية وسوريا ، الأمر الذي دفع بالمملكتين العراقية والأردنية إلى تعزيز مركزيهما وتوطيده

عن طريق السعي للحصول على مساعدة دول غير عربية مثل تركيا ، فقد عقد العراق معاهدة معها في 29 نيسان 1946 والأردن في 11 كانون الثاني 1947 ، وقد علق الملك عبد الله على المعاهدة الأردنية – التركية قائلا : " إنها سوف تعزز مكانته بين العرب كما ستقوي مركز الحلف الهاشمي في الجامعة العربية في مواجهة التكتل الأجنبي (35) .

وعلى اثر عرض المعاهدة على أروقة الجامعة العربية ، ارتفعت أصوات المعارضة مرة أخرى من قبل محور (الرياض – القاهرة – دمشـــق) إذ عملوا على تشكيل جبهة مناوئة للهاشميين داخل الجامعة ، بتقديمهم اقتراحا لمجلس الجامعة ينص على عقد معاهـــدة تحالـــف ثلاثيـــة (سعودية ومصرية وسورية)الأمر الذي أثار الحكومتين العراقية والأردنية ودفعهما بالانسحاب من عضوية الجامعة (36) .

قاد هذا التطور الحكومة البريطانية للتدخل والطلب من الحكومتين العراقية والأردنية بالتريث في مسألة الانسحاب ، وان تتوخيا الحذر الشديد في مشروعهما الوحدوي ، وخاصة فيما يتعلق بترتيباتهما الدفاعية ، وقد اقترح وزير الخارجية البريطانية ، ارنست بيغن ، على الحكومتين العراقية والأردنية بضرورة تنفيذ مشروعهما ببطء ، وعلى مراحل ، وان تقدما لجامعة الدول العربية خلال كل مرحلة باحظار مسبق بنواياهما وان تؤكدا لمجلس الجامعة أن عملهما غير موجه بأي حال من الأحوال ضد أي عضو من أعضاء الجامعة (37) .

ومما تقدم يتضح أن معاهدة (تحالف وإخوة) عام 1947 قد ترجمت إيحاء الخارجية البريطانية التي جاء على لسان وزيرها ارنست بيغن ، بخروجه على شكل مراحل عسكرية وثقافية ودبلوماسية والاكتفاء بإعلان المعاهدة دون إعلان الوحدة الشاملة .

ثالثا : حرب 1948 ومرحلة جديدة في العلاقات العراقية – الأردنية .

بعد صدور قرار التقسيم رقم (181) في 29 تشرين الثاني عام 1947 ، جرى اتصال هاتفي بين عمان وبغداد حيث اخبر الملك عبد الله الأمير عبد الإله ، بأنه يفضل مشروع التقسيم وانه على استعداد لتحقيقه وعلى الجيش العراقي أن يسنده فقط وان نوري السعيد وعبد الإله أقنعاه بضرورة اشتراك الجيوش العربية في القتال على أن لا تتعدى حدود التقسيم (38) .

ولعل ذلك الاتفاق ما نفذه عمليا توفيق أبو الهدى ، رئيس الوزراء الأردني ، في لندن في 25 كانون الثاني 1948 ، أثناء زيارته وعقده لاجتماع سري مع ارنست بيغن حضره جلوب باشا مترجما ، وفيه أطلع أبو الهدى بيغن على قرار التقسيم ، ووعده بعدم السماح بتخطي هذه الحدود (39) . وقد أطلعت الحكومة الأردنية الحكومة العراقية على فحوى اتفاق (بيغن – أبو الهدى) وذلك لإدراكها صعوبة تحقيقها هدفها وحدها ، دون مساعدة العراق لها ، وقد أيدت الحكومة العراقية سياسة الملك عبد الله وحكومته وكان هذا التأيد خفيا (40) .

وتؤكد العمليات الحربية للجيشين العراقي والأردني صحة هذا الاتفاق ، حيث أن الجيشين وقفا عند خطوط التقسيم في الوسط ، على حد تعبير الباحث عباس مراد (41) . ويؤكد عوني عبد الهادي ذلك بقوله : " رضي رؤساء الأردن والعراق بأن تحتل جيوشهما القسم الغربي من فلسطين " . ويبرهن على صحة ذلك قوله بأن الجيش العراقي بعد أن طرد اليهود من جنين عاد ورجع إلى الوراء بناء على أوامر السلطات العليا إلى مركزه في المثلث ، والذي احتله اليهود بعد الهدنة (42) .

ولعل تلك الحقائق قد أكدها رئيس الوزراء السابق مزاحم الباججي بقوله : " أن سبب ضياع فلسطين يتحمله الملك عبد الله والأمير عبد الإله "

فيدعي : " أنهما متفقان مع الانكليز على ترك قسم مهم من فلسطين لليهود وما تبقى يعود لشرق الأردن " (43) .

إلا أن مجريات الحرب وما رافقها من تطورات دفع بالعراق إلى اتخاذ مواقف مستقلة عن الأردن بهدف مجاملة الدول العربية خلافا لما كان عليه الحال في الفترة السابقة يوم كان يجامل الأردن علنا ويعاكس سرا ، أما الآن فقد راح يعاكس علنا ويؤيده سرا والواقع يكمن هذا في ضغط الحركة الوطنية العراقية المتصاعدة التي دفعت بحكومة العراق إلى الاتجاه نحو الدول العربية والابتعاد عن الأردن وبشكل علني ، هذا الركن الجديد كان واضحا عند مناقشة مستقبل القسم العربي من فلسطين (سواء بتشكيل حكومة عموم فلسطين الذي أيده العراق ، أو بضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن) .

ففي الثامن من أيلول 1948 تبنت الحكومة المصرية فكرة إنشاء حكومة فلسطينية باسم (حكومة عموم فلسطين) في اجتماع مجلس الجامعة المنعقدة في القاهرة ، وان تتولى الهيئة العربية العليا تشكيلها على اعتبار " أن اليهود دولة اعترفت بها دول كبيرة وان النية جارية لإدخالها في هيئة الأمم المتحدة ، مما يجعل من الضروري لعرقلة هذا المسعى وجود حكومة عربية فلسطينية يعترف بها وتتولى هي مواجهة اليهود وتنطلق باسم فلسطين بمجموعها (44) .

وأخذت الهيئة العربية العليا على عاتقها تنفيذ هذه الفكرة ، وشجعتها على ذلك مصر والسعودية وسوريا ، إذ أعلنت في 23 / أيلول / 1948 عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي ، وقرر مجلس وزرائها المؤلف من احد عشر وزيرا (45) . اعتبار فلسطين دولة مستقلة ، وانتخب الحاج أمين الحسيني رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني في

الأول من تشرين الأول / 1948 ، الذي أعلن معارضة الوحدة مع الأردن ، ورفض تكلم الملك عبد الله بالنيابة عن فلسطين (46) .

رحبت مصر والسعودية وسوريا ولبنان بقيام حكومة عموم فلسطين ، كما اعترفت الحكومة العراقية بها رسميا ، حيث ابلغ رئيس الوزراء مزاحم الباججي احمد حلمي باعتراف العراق الرسمي بحكومة عموم فلسطين ، وتمت إذاعة الخبر من الإذاعة العراقية في 17 / تشرين الأول 1948 . (47)

لا شك أن الموقف العراقي كان واقعيا وأكثر عقلانية ، وذلك لان ظروف المرحلة ، تستوجب من العراق أن يكون منسجما مع الدول العربية المؤيدة لقيام تلك الحكومة ، محاولة منه للتضامن مع تلك الدول أولا ، ولكسب تأييد الرأي العام العراقي وخاصة المعارضة العراقية التي حملت الحكومتين العراقية والأردنية مسؤولية الحرب بسبب سياسة الملك عبد الله التوسعية ثانيا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن العراق أدرك بان حكومة عموم فلسطين هي حكومة هزيلة لا حول لها ولا قوة وأنها سوف تزول بسبب ضعف ماليتها وعدم وجود صلاحيات لها لان هذه الصلاحيات كانت بيد الحكام العسكريين الأردنيين المسيطرين على الوضع ، وأدرك العراق بان موافقته لن تغير من الأمور بل على العكس فأن معارضته قد تسبب له مشاكل خارجية وداخلية ، هو في غنى عنها .

وحاول الباججي أن يوضح ذلك للحكومة الأردنية ، أثناء زيارته في 16 / تشرين الأول 1948 وهو في طريقه إلى القاهرة (أي قبيل صدور الاعتراف العراقي) حيث طلب من الحكومة الأردنية الاعتراف بحكومة عموم فلسطين لان قيامها وحسب رأي الباججي جاء بقصد إنقاذ موقف الدول العربية من الحرب وقال : " ... إنها لن تعيش وان اعتراف الحكومة

الأردنية بها لن يغير من النتيجة شيئا ، ولكن يدل على التضامن العربي (48) . وصدقت نبؤة الباججي فلم تعمر حكومة عموم فلسطين طويلا ، فالهجوم الصهيوني على النقب أنهاها والتجأ أعضائها من غزة إلى القاهرة (49) .

وعبر الملك عبد الله عن رأيه بالبرقيات التي أرسلها إلى أمين عام الجامعة العربية عزام باشا ، ورئيس حكومة عموم فلسطين احمد حلمي عبد الباقي ، وكذلك إلى محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر والى رياض صالح رئيس وزراء لبنان ، والى الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وقد نبهه في برقياته إلى خطورة إقامة حكومة عموم فلسطين مشيرا إلى " إن القيام بعمل كهذا في رأينا الرجوع بالبلاد إلى ما كانت عليه قبل 15 مايس أي عودة الوضع المضطرب في فلسطين إلى ما كان قبل الانتداب البريطاني ، ولن تشكل هذه الحكومة معنا تأييد مشروع التقسيم الذي قاومة العرب (50) .

وفي الوقت نفسه بادر الملك عبد الله على عقد المؤتمرات المؤيدة لضم القسم الغربي من فلسطين إلى الأردن ، فعقد مؤتمر في عمان في الأول من تشرين الثاني 1948 ، فوض فيه الملك التحدث باسم الفلسطينيين ، كما عقد في الأول من كانون الأول من العام نفسه مؤتمرا في أريحا أعلن فيه ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن ، وان يكون الملك عبد الله ملكا على الأردن وفلسطين ، كما قرر المؤتمر سحب الثقة من الهيئة العربية العليا وإعلان عدم شرعية حكومة عموم فلسطين (51) .

أثارت تلك القرارات عاصفة من الأستياء في جميع البلدان العربية ، وقادت إلى تأزم علاقات الأردن مع دول الجامعة التي أظهرت رفضها لضم فلسطين إلى الأردن بأي شكل من الأشكال ، بل وطالبت مصر والسعودية الدول العربية بضرورة إقصاء الأردن من عضوية الجامعة (52) . الأمر

الذي أثار استياء الحكومة الأردنية ودفعها للاتصال بالحكومة العراقية لمعرفة موقفها ، إذ جاء في الكتاب الأردني الذي أرسله للحكومة العراقية ما نصه : " يقال أن مجلس الجامعة ربما يبحث قضية إخراج المملكة الأردنية الهاشمية من الجامعة العربية ، ومهما كان هذا القرار فأنه لا يتم إلا بإجماع الآراء ، فهل تنوي الحكومة العراقية مجاراة الآخرين بهذا القرار إذا أقدموا عليه " (53) .

يتضح من ذلك أن الحكومة الأردنية أرادت كسب العراق إلى جانبها لإحباط الاقتراح السعودي – المصري ، ولتحقيق المادة (18) من قانون ميثاق الجامعة العربية الذي ينص على ضرورة توفر شرطين لفصل احد الأعضاء من الجامعة العربية وهما :

1- ثبوت مخالفتها لميثاق الجامعة .
2- أن يكون قرار الفصل بإجماع الأصوات (54) .

وفي المقابل عقد الوصي عبد الإله في 14 / كانون الأول / 1948 اجتماعا حضره كبار المسؤولين العراقيين ، وجرى بحث تطورات القضية الفلسطينية وقرارات مؤتمر أريحا ، فاجتمعت الكلمة على وجوب إرسال وفد إلى عمان لإقناع الملك عبد الله بضرورة التريث وعدم المصادقة على قرارات مجلس الأمة الأردني ، وتشكل الوفد من نوري السعيد رئيس مجلس الأعيان وصالح جبر وجميل المدفعي وجلال بابان ، وسافر في اليوم التالي إلى عمان مناشدا حل الخلاف بينهما وبين الدول العربية ، وقد نجح الوفد في مهمته حيث وافق الملك عبد الله على تأجيل المصادقة على القرارات إلى اجل غير مسمى شريطة أن تمتنع الدول العربية عن تقديم أية مساعدة إلى حكومة عموم فلسطين (55) .

إلا أن محاباة الحكومة العراقية لسياسة الحكومة الأردنية وعدم تحديد موقفها الرسمي من القرارات ، دفعت بعض النواب العراقيين في المجلس النيابي إلى مهاجمة الحكومة العراقية ، الأمر الذي دفع برئيس الوزراء حمدي الباججي إلى تحديد الموقف رسميا في جلسة مجلس النواب العراقي في 30 / كانون الأول 1948 بقوله : " أن الحكومة العراقية لا تعترف بمؤتمر أريحا ولا بأي قرار سابقا أو لاحقا فالحكومة العراقية سياستها منسجمة مع سياسة الجامعة العربية ، ولا يمكن لها أن تشذ في وقت من الأوقات عن قرارات الجامعة " (56) . الأمر الذي أثار ارتياحا عاما لدى الأوساط العراقية وقوبل هذا التصريح بالترحاب (57) .

وعلى الرغم من وعد الملك عبد الله للوفد العراقي ، إلا أن حكومته واصلت عقد المؤتمرات الفلسطينية في الضفة الغربية تدعمها في ذلك الشخصيات الفلسطينية الموالية لها ، هدفت من وراء ذلك أن تظهر للرأي العام العربي بأن الوحدة الأردنية الفلسطينية رغبة فلسطينية وغير خاضعة لأية ضغوط خارجية ، وذلك اتضح في مؤتمر رام الله المنعقد في 26 / كانون الأول / 1948 ، ومؤتمر نابلس المنعقد في 28 منه ، الذي دعي فيها المؤتمرون إلى وحدة فلسطين والأردن ومبايعة الملك عبد الله ملكا دستوريا على فلسطين (58) .

ولكن تطورات الأحداث الدولية والعربية والفلسطينية قادت بالدول العربية إلى عقد هدنة دائمة في رودس مع الكيان الصهيوني ، فبعد أن وقعت مصر في 24 / شباط / 1949 ولبنان في 23 آذار 1949 (59) . جاء دور الأردن لعقد الهدنة ، وقد حاول الملك عبد الله التفاوض باسم العراق بخصوص المناطق التي يحتلها الجيش العراقي ، وقد زار الملك عبد الله المنطقة المرموز لها بـــ (H3) على الحدود العراقية الأردنية في الثاني من

شباط 1949 يرافقه فوزي الملقي وزير الدفاع ، واجتمع مع الأمير عبد الإله يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء وشاكر الوادي وزير الدفاع ، وجرى التباحث بين الطرفين حول شمول منطقة الجيش العراقي في فلسطين بالهدنة ، وتسليم الخطوط الأمامية للجيش العراقي للجيش الأردني ، وطالب الملك عبد الله تخويله حق المفاوضة مع اليهود باسم الجانب العراقي ، إلا أن الجانب العراقي رفض ذلك رفضا تاما ، واكتفى بالقول بان العراق يقبل ما تقبله الدول العربية المجاورة من شروط الهدنة ، لكن دون المشاركة فيها (60) . وما لبثت طلائع الجيش العراقي إن انسحبت من مواقعها في 29 / نيسان / 1949 ليحل محلها الجيش الأردني (61) ، وذلك اثر المفاوضات التي قام بها رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى مع المسئولين العراقيين إبان زيارته إلى بغداد في 25 منه (62) .

ونستشف من الوثائق العراقية ، بان وزير الخارجية الدكتور فاضل الجمالي كان قد بعث إلى الوسيط الدولي رالف بانش في 20 / آذار / 1949 برقية أعلن فيها رغبة الحكومة العراقية بتخويل الحكومة الأردنية بالتفاوض بالنيابة عنها ، بعد أن قررت الحكومة العراقية تسليم مواقع الجيش العراقي إلى الجيش الأردني وما جاء في البرقية قوله : " أن تسليم مواضعنا إلى شرق الأردن يكفي دليلا لقبولنا الهدنة ، وان الحكومة العراقية قررت الانسحاب نهائيا من فلسطين " (63) .

ومن هنا يتضح أن العراق هو الأخر قبل الهدنة حاله حال بقية الأقطار العربية المشاركة في الحرب ، ولكن بصورة غير رسمية تجنبا لإثارة الرأي العام العراقي ضده .

وهكذا بعد أن وقعت الأردن اتفاقية رودس مع الكيان الصهيوني في الثالث من نيسان / 1949 ، باشر الملك عبد الله وحكومته الخطوات

الدستورية لتنفيذ مقررات المؤتمرات الفلسطينية السابقة ، فقامت الحكومة في السادس من كانون الأول / 1949 بإلغاء منصب الحاكم العسكري وقامت إدارة مدنية ، وعينت متصرفين لألوية القدس ونابلس والخليل مرتبطين بوزارة الداخلية الأردنية ، وأصبحت المؤسسات الدينية فيها تابعة للحكومة الأردنية وخطب أئمة المساجد للملك عبد الله على المنابر (64) .

سببت هذه الإجراءات تأزم علاقات الأردن مع دول الجامعة العربية ، وخاصة بعدما أشيع أن الملك عبد الله يفاوض الكيان الصهيوني لعقد صلح منفرد ، الأمر الذي دفع برئيس وزراء مصر مصطفى النحاس إلى توجيه إنذار شديد اللهجة للملك عبد الله جاء فيه : " أن دول الجامعة ستعامل الأردن إذا ما عقد صلحا مع اليهود بنفس المعاملة التي تعامل بها مع اليهود " (65) .

وقادت الحملة المصرية تلك إلى تغيب الأردن عن اجتماعات مجلس الجامعة في آذار 1950 ، فأستغل النحاس فرصة تغيب الأردن عن الاجتماع ، واقترح دعوة احمد عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين لحضور الدورة فأقر الاقتراح ، الأمر الذي حمل الملك عبد الله إلى تغيير موقفه فأصدر أمره إلى وزيره في القاهرة بهاء الدين طوقان بحضور الجلسات ولكن دون المشاركة فيها ، إذا ما قرر المجلس الخوض في موضوع التسوية الإقليمية في فلسطين (66) .

وقد اتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية قرارا بالإجماع ، باستثناء الأردن ، يقضي إلى إن إخلال أي قطر عربي بالحالة الراهنة في فلسطين ، يعد نقضا لتعهداته ، ولإحكام المادة الثانية من الميثاق (67) ، وللملحق الخاص بفلسطين ، ونص القرار على انه عند وقوع الاحتلال تدعى اللجنة السياسية للجامعة العربية للاجتماع ، واتخاذ ما يلزم من إجراء وفقا لأحكام الميثاق ، كما أكدت اللجنة السياسية على قرارها الذي اتخذه في نيسان

الماضي في عمان والذي نص على : " أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كإجراء مؤقت خال من كل صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين وانه يود تمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يرون (68) .

وعلى الرغم من أن العراق أيد رسميا على لسان رئيس وزراءه توفيق السويدي تلك القرارات بقوله : " ... إن العراق مستعد للسير مع بقية الدول العربية في كل ما تتخذه من مقررات لتقوية الجامعة وتعزيز الصلات بين دولها ... وان دول الجامعة العربية لا يمكن أن تعترف بضم شرق الأردن لفلسطين " (69) . إلا أن الملك عبد الله ضرب بهذه المقررات والتصريحات عرض الحائط فواصل إجراءاته الدستورية لتوحيد الضفتين وأعلن ذلك رسميا في 25 نيسان 1950 بوحدة الضفتين وقيام المملكة الأردنية الهاشمية (70) .

وفي اليوم التالي ابرق وزير الخارجية الأردني محمد الشريفي برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يطلب فيها إبلاغ الأمانة العامة للجامعة العربية بقرار مجلس الأمة الأردني القاضي بمصادقته على قرار وحدة الضفتين (71) .

أثار قرار توحيد الضفتين حدوث أزمة سياسية بين الأردن والدول العربية ، فدعت مصر اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع في التاسع من مايس 1950 اقر فيه اعتبار وحدة الضفتين نقضا لقرارات الجامعة بشأن فلسطين وسلامتها الإقليمية واقترحت الحكومة المصرية فصل الأردن من الجامعة ، وقد صوت لصالح القرار مصر وسوريا ولبنان والسعودية ، بينما طالبا مندوبا العراق واليمن تأجيل الاجتماع لاستشارة

حكومتهما ، وبناء على ذلك تقرر دعوة مجلس الجامعة للاجتماع في 12 حزيران من العام نفسه لعرض الأمر عليه (72) .

وقام رئيس الوفد العراقي للاجتماع توفيق السويدي بمحاولة لإنقاذ الموقف الأردني بتقديمه اقتراح يقضي بتأليف لجنة خاصة لدراسة مخالفات الأردن لميثاق الجامعة وهل واقعة أم لا ؟ كما قام بالوقت نفسه بالإبراق إلى بغداد طالبا من حكومته ضرورة الاتصال بعمان لثنيها عن موقفها ، وأكد السويدي بان " مصر سوف تصر في الجلسة القادمة على وجوب فصل الأردن عن جامعة الدول العربية (73) .

وفي المقابل بعثت الحكومة العراقية في الرابع عشر من مايس من العام نفسه بثلاث برقيات ، الأولى للملك عبد الله توضح فيها بأنها أصدرت تعليماتها لرئيس وفدها في القاهرة توفيق السويدي تدعوه فيها عدم الموافقة على رغبة الدول العربية في الجامعة فصل الأردن من الجامعة (74) . أما البرقية الثانية فكانت للسويدي نفسه جاء فيها : " ... سرنا اهتمامكم في الحيلولة دون رغبة بعض أعضاء دول الجامعة العربية في فصل شرق الأردن ، نرجو تأييد هذا الاتجاه ، وإذا استحال عليكم الوقوف دون ذلك، فنرجو أن لا توافقوا انتم على قرار الفصل الذي لا يمكن أن يتم إلا بالاجتماع ، حسبما نصت عليه المادة (18) والفقرة (2) من ميثاق الجامعة (75) . أما البرقية الثالثة فكانت لمجلس الجامعة الذي تضمنت اعتراضه على مشروع قرارها القاضي بفصل الأردن من عضويتها ، لعدم توفر الأساليب القانونية التي تجعل قرار الفصل مقبولا وقد اقترح بدلا من الفصل جعل المنطقة وديعة عند الأردن لحين تقرير مصير فلسطين (76) .

ويبدو أن اعتراض العراق كاف لعدم تحقيق الشرط الثاني من المادة (18) من ميثاق الجامعة لعدم تحقيق الإجماع وبالتالي فأنه حرص على عدم فسح المجال أمام مصر والسعودية بتوجيه ضربة للأسرة الهاشمية .

ونظرا لأهمية موقف العراق السياسي بالنسبة لازمة الأردن في الجامعة ، قام كلا من محمد الشريفي وزير الخارجية الأردني ، وسمير الرفاعي رئيس البلاط الملكي في الثاني من حزيران / 1950 بزيارة إلى بغداد ، حيث اجتمعا بالأمير عبد الإله وبعض المسؤولين العراقيين لأجل التشاور في الأزمة ، وعقد الشريفي مؤتمرا صحفيا بعدها في بغداد ، تحدث فيه عن قضية الوحدة والأزمة القائمة بين الأردن والجامعة ، وقال : " إن ارتباطنا مع العراق الشقيق بمبادئ الثورة العربية وبمحالفة خاصة يجعلنا نتبادل النظر في مصالحنا المشتركة " (77) .

وعند اجتماع مجلس الجامعة في موعده المحدد في 12 حزيران 1950 أكمل العراق وساطته بتقديم اقتراحا ينص على (78) :

1- إن توحيد ضفتي الأردن كان قد أملته ظروف فلسطين العسكرية والاقتصادية وهو لا ينطوي على أي تجزئة لفلسطين ، لان هذه الأجزاء من فلسطين لا تؤلف وحدة اقتصادية ، قائمة بذاتها وان وضعها يتطلب الحماية من العدوان الصهيوني .
2- إن هذا الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين ، فعندما تظهر التسوية يعاد النظر في قرار الضم .

وكان السويدي قد صرح قبيل انعقاد الاجتماع قائلا : " ... انه إذا ما تقرر المضي في فصل الأردن من الجامعة ، فأن الوفد العراقي لن يصوت إلى جانب القرار " ، وأردف قائلا : " لان الغرض الأساسي من إقامة الجامعة هو دعم الوحدة العربية لا تصديها " (79) .

وعلى الرغم من مقررات مجلس الجامعة واعتراض أغلبية دولها على قرار ضم الأردن للضفة الغربية ، إلا أن دول الجامعة لم تجد بدا أمام الموقف العربي المتباين من قرار الفصل من جهة ، والضغط الدولي (80) ، غير المباشر من جهة أخرى ، ثم أنها لم تجد في ميثاقها ما يلزم الأردن بالنزول على قرار الأكثرية وبذا انتهى التعامل إلى نبذ حكومة عموم فلسطين ، اثر الاعتراف الفعلي بأن تكون الضفة الغربية رسميا جزءا من الأردن تحت صيغة وافقت عليها دول الجامعة في الرابع عشر من حزيران عام 1950 وهي : " ... لما كانت الدول العربية أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقا لرغبة سكانها الشرعيين ، ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها ، فأن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها هو إجراء اقتضته الظروف العملية وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها ، على أن يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزاءها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العــدوان (حرب 1948) ، على أن تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة العربية الأخرى وبذلك يكون قد تحققت الأهداف التي سعت الدول العربية في قراراتها الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان " (81) .

وهكذا انتهت حرب 1948 بتحقيق مشروع التقسيم لليهود من جهة وتحقيق مشروع سوريا الكبرى ابتدءا بوحدة الضفتين للملك عبد الله المؤيد من قبل العراق من جهة ثانية ، وكان ذلك بتخطيط ومباركة لندن من خلال الاتفاقيات السرية التي عقدت بين أبو الهدى وارنست بيغن قبيل إعلان الحرب .

رابعا : العلاقات في ظل التوجه العراقي نحو سوريا .

سبب قيام الكيان الصهيوني أخطار كبيرة على سوريا ، مما دفعها وخاصة حزب الشعب السوري في 23 تشرين الثاني 1948 إلى تقديم طلب إلى الحكومة العراقية طالبا الاتحاد مع العراق ، لكن المعارضة القوية من الحكومات العربية حالت دون تحقيقه ، وخاصة من الملك عبد الله الذي كان له موقفا متميزا من المشروع الاتحادي بين العراق وسوريا ، وهذا ما يتضح من برقيته التي بعثها إلى الأمير عبد الإله قبل أن يغادر لندن عائدا إلى بغداد ، إذ انذره فيها من سوء العاقبة فيما إذا سار العراق في طريق الاتحاد مع سوريا ، دون أن يكون لرأي الأردن وزنا أو حضورا ، كما بعث الملك عبد الله برسالتين إلى الرئيس السوري هاشم الاتاسي ورئيس وزرائه ناظم القدسي تحملان الإغراء والتهديد ، الإغراء بالتنازل عن مشروع سوريا الكبرى والتهديد بعدم وقوفه مكتوف اليدين تجاه مشروعات يعتبرها ضارة بمكانته (82) .

وقد تابع الملك عبد الله التوجه العراقي نحو الحكومات السورية خلال فترة الانقلاب عام 1949 باهتمام شديد ، ومع أن الأردن والعراق لم يدخرا أي جهد لاستغلال أوضاع سوريا غير المستقرة لمصالحها ، وساهمتا إلى حد ما ، في تلك المتغيرات السريعة التي تعرض لها القطر السوري عام 1949 (83) . إذ نلاحظ أن المحادثات العراقية – السورية حول الاتحاد قد تجددت بعد انقلاب سامي الحناوي في 14 آب 1949 ، مما غضب الملك عبد الله لان العراقيين لم يستشيروه قبيل الدخول في المحادثات ، أما رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى فقد بعث برسالة إلى وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في 10 تشرين الأول 1949 حول الأوضاع في العراق وسوريا وفلسطين وقد تضمنت الرسالة معارضة الأردن للاتحاد العراقي – السوري

المقترح ، ووصفته بأنه " مصطنع " وانه يمثل خطرا على الأردن وانه سيؤدي إلى عدم الاستقرار بين الدول العربية (84) .

إن المعارضة الأردنية هذه قد عبر عنها أليك كبرايد (Elick Kir Kbrid) الوزير المفوض في عمان بقوله : " إن وجهة نظر الحكومة الأردنية تقوم على أن الخطوة الطبيعية هي عقد الاتحاد بين الأردن وسوريا لا يمتلك مقومات النجاح (85) ، وفي البرقية التي بعثها إلى وزارة الخارجية في 10 / أيلول / 1949 ، بين كير كبرايد وجهة النظر الأردنية بصورة أكثر وضوحا بقوله : " ... وفيما يتعلق بسوريا فأن رأيهم (الأردنيين) هو مثلما أن الآخرين سوريا والعراق قادرين على معارضة الاتحاد بين سوريا والأردن ، فأن الحكومة الأردنية أيضا قادرة على معارضة أي اتحاد سيكون في الوقت الحاضر فيما لو اقر " (86) .

ويرى عوني عبد الهادي الذي غادر دمشق متوجها إلى عمان في 20 تشرين الثاني من العام نفسه في مهمة تدور حول فكرة الاتحاد السوري العراقي انه قابل الملك عبد الله وسأله عن هذا الاتحاد، وتسأل الملك قائلا : " لماذا ؟ يريدان أن يتحدا ولم يشاورني أحدا في الأمر ، كأني غير موجود وأين مقررات دمشق عام 1920 فهي تتعلق بما أسميته سوريا الكبرى أي وحدة سوريا وشرق الأردن " ، ويردف الملك قائلا : " أيريدون أن يلعبوا بطالب (الملك فيصل) لا يزال تلميذا صغيرا بالمدرسة ؟ إني لا أمكنهم من ذلك أبدا " (87) .

لكن الملك عبد الله أبدى اهتماما اكبر حول مشروع الاتحاد في زيارته إلى بغداد في 27 كانون الأول 1949 عندما قال له مزاحم الباججي " لو أن الأردن ترك سوريا جانبا لاستطاع العراق أن يتحد معها " فرد عليه الملك "

من الطبيعي أن تتحد الأجزاء السورية أولا ، ولكن إذا حدث أن تحركتم نحو سوريا فسيصل الجيش الأردني قبلكم إلى دمشق " (88) .

أما الحكومة البريطانية فقد أيدت مشروع الاتحاد العراقي – السوري ، ويلاحظ ذلك في الرسالة التي بعثت بها الحكومة البريطانية في 20 تشرين الأول 1949 ردا على رسالة أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني لها ، أكدت فيها عدم معارضتها فكرة أي اتفاق أو توثيق العلاقات بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية ، ولكنها تعارض شدة استعمال القوة في فرض أو منع قيام علاقات أوثق ولكن تحقق ذلك عفويا بقرار من قبل أولئك المهتمين بالأمر فإنها لن تعارض مثل تلك الأمور (89) .

وبعد فشل مشروع الاتحاد بين العراق وسوريا اثر تعرض الأخيرة لانقلاب ثالث الذي قام به شخصية موالية لمحور (الرياض – القاهرة) وهو العقيد أديب الشبشكلي (90) . بدأت محاولات جديدة بين الأردن والعراق بشأن الاتحاد ، ففي الزيارة التي قام بها وزير الداخلية العراقي صالح جبر إلى عمان في 23 / أيار / 1950 ، أثناء أزمة الأردن مع جامعة الدول العربية بسبب توحيد الضفتين (91) . بحث معه الملك عبد الله موضوع الاتحاد بين بلديهما وحين عودته اخبر الأمير عبد الإله بمحادثاته في عمان (92) .

وفي الثاني من حزيران من العام نفسه بادر الملك عبد الله بإرسال صيغة مقترحة من قبله للاتحاد مع العراق ، حملها وزير بلاطه سمير الرفاعي إلى بغداد اشتمل على اثنتي عشر مادة هي :

1- اعتبار الأردن والعراق مملكتان متحدتان ، وفق الشروط المتفق عليها .

2- يقيم مجلس اتحاد عمال يضم رئيس الوزارتين ووزراء الخارجية والمالية والدفاع وبعض الأعيان في كلا البلدين .

3- يجتمع مجلس الأعيان بالمناوبة في كل عام بإحدى العاصمتين ويرأس مجلس الاتحاد رئيس وزراء الدول الذي ينعقد فيها ، بينما يترأس المجلس الملك في الأمور ذات الاهتمام الخاص وتحتفظ كل مملكة بكامل حقوقها ودستورها التام .

4- يفتتح أول جلسة في كل عام الملك الذي يجتمع المجلس في عاصمتـــه .

5- راية الاتحاد هي الراية الهاشمية الأولى الحجازية .

6- التعاون العسكري بين البلدين في حالة اعتداء أي دولة أخرى على احد البلدين .

7- إنشاء نظام عسكري موحد بين البلدين .

8- إلغاء الجمارك ، وجوازات السفر بينهما .

9- توحيد أسس التعليم ، وتسهيل قبول الطلبة .

10-توحيد السياسة الخارجية ، وتنسيق التمثيل الدبلوماسي بينهما في الخارج .

11-ترفع راية الاتحاد على السفارات والمفوضيات والقنصليات العامة التابعة للبلدين .

12-للعائلة المالكة نفس الحقوق في المملكتين ، فإذا توفي الملك بدون وريث فيكون العرش الشخص اللائق من ذرية الشريف الحسين بن علي (93) .

واستكمالا للمحادثات التي جرت في بغداد بين الأمير عبد الإله وسمير الرفاعي ، قام يرافقه وزير الداخلية صالح جبر بزيارة إلى عمان في 26 /

حزيران / 1950 أجرى خلالها محادثات هامة حول الاتحاد مع الملك عبد الله (94) ، الذي كشف عنها بقوله : " إن محادثاته مع الوصي عبد الإله قد انتهت إلى اتفاق بإنشاء اتحاد بين الأردن والعراق ، وذلك بتوحيد المصالح الاقتصادية والجمركية والتعاون في النواحي الثقافية والتعليمية (95) . وعند عودة الأمير عبد الإله إلى بغداد اخبر كير كبرايد بما دار من محادثات وبسرية تامة مؤكدا له بان الملك عبد الله تحدث معه حول خلافة العرش الأردني ، وان الملك عبد الله يقترح قيام اتحاد فيدرالي بين الأردن والعراق تحت عرش الملك فيصل الثاني عندما يبلغ سن الرشد (96) .

وفي الوقت نفسه أجرى الأمير عبد الإله مشاورات مع أعضاء الحكومة العراقية حول نص المشروع الأردني ومحادثاته الأخيرة التي أجراها في عمان ، وقد أسفرت تلك المشاورات في 19 تموز 1950 عن إعداد صيغة مشروع عراقي تقرر أن يحملها إلى عمان وزير الداخلية صالح جبر (97) . جاءت على سبع مواد نصت مقدمتها على " إن اتحاد البلدين اتحادا فعليا يؤدي إلى ازدهارهما والى الأهداف التي توختها الثورة العربية الكبرى " أما موادها فهي :

1–يوحد تاجا المملكتين ، بان يعلن الملك عبد الله الملك فيصل الثاني وليا لعهد المملكة الأردنية الهاشمية منذ الان ، وذلك تمهيدا لجعله ملك العراق والأردن مستقبلا .

2–إذا توفي ملك العراق والأردن بدون وارث يعمل بحكم المادة (20) من القانون الأساسي العراقي (98) .

3–يعتبر الاتحاد بين المملكتين في الوقت الحاضر اتحادا في التاج وتبقى المملكتان محتفظتين بكيانهما الداخلي ، والتشريعي لمدة لا تزيد عن خمس

سنوات تجري خلالها مفاوضات لتحقيق المطلوب أو أي شكل أخر يتفق عليـــه .

4–تتوحد فورا السياسة الخارجية ، والتمثيل الخارجي .

5–تزال الموانع الجمركية وتلغى جوازات السفر بين البلدين وتوحد العملة .

6–تحتفظ كل مملكة برايتها ، إلى أن يتم وضع راية مشتركة فيما بعد .

7–يجري تعاون عسكري بين البلدين ، ونجدة كل دولة للأخرى في حالة وقوع أي اعتداء عليها(99) .

وهكذا ولمجرد النظر في نصوص مشروعي الأردن والعراق يمكننا ملاحظة ما يلي ، أن المشروع الأردني أكثر طموحا من المشروع العراقي الذي يتسم بطابع التحفظ ، مع التركيز على ضمان الحكم في البيت الهاشمي في العراق ويلاحظ أن الملك عبد الله كان راغبا في إقامة اتحاد ذي تاجين أردني عراقي ، بينما الجانب العراقي رغب في اتحاد تحت تاج واحد وهذا يجعل إمكانية قيام اتحاد فعلي أمرا ممكنا ، لكن النص الذي يقضي ببقاء كيانات المملكتين الداخلية والتشريعية على ما هي عليه لمدة خمس سنوات يضعف من إمكانية قيام الاتحاد الفعلي ، أما بالنسبة لمسألة خلافة العرش فأن المشروع الأردني لم يوضحها وتركها غير محدده ، أما المشروع العراقي فقد ركز على حق العراق في الحكم ، والواقع أن رغبة العراق الأكيدة في السيطرة على الاتحاد المقترح لها ما يبررها وذلك بسبب وجود فوارق مميزة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كالتي تصب في النهاية لصالح العراق ، وأخيرا يلاحظ أن المشروع الأردني إلا في أمور الجمارك والسياسة الخارجية والعسكرية .

وكرر الملك عبد الله مباحثاته مرة أخرى في مشروع الاتحاد ، أثناء زيارته لبغداد في تشرين الثاني 1950 لعيادة الملكة عالية زوجة الملك غازي

ووالدة الملك فيصل الثاني ، والتي كانت تعاني من سكرات الموت إذ اجتمع الملك عبد الله مع توفيق السويدي رئيس الوزراء العراقي ، وقال له أن مصلحة الأردن هي الاتحاد مع العراق ، وانه يريد من السويدي مساعدته في إقناع الساسة العراقيين بذلك ، وشكا للسويدي من انه تحدث بهذا الموضوع مع الأمير عبد الإله مرتين دون فائدة (100) .

وعلى الفور قام السويدي بإخبار الوصي عبد الإله من أن الملك عبد الله يرغب في أن يكون فيصل الثاني وليا لعهد دولة الاتحاد ، على أن يصبح ملكا للعراق والأردن بعد وفاة الملك عبد الله ، عندها قام الوصي بإعطاء الضوء الأخضر للسويدي ليضع مشروعا للاتحاد الأردني – العراقي .

وفي 6 تموز 1951 ، عقدت الحكومة العراقية اجتماعا في مصيف سرسنك ، شمال العراق ، حضره الأمير عبد الإله ونوري السعيد وتوفيق السويدي الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة في وزارة نوري السعيد ، كما حضر الاجتماع صالح جبر وعدد من الشخصيات السياسية العراقية ، وقد انتهى الاجتماع بالموافقة على المشروع الذي أعده توفيق السويدي ، بتفويض من الوصي عبد الإله ، وتقرر سفر السويدي إلى عمان لعرض المشروع على الملك عبد الله (101) . إلا أن توفيق السويدي لم يسافر إلى عمان بسبب استقالته من الحكومة العراقية بخلاف شخصي مع نوري السعيد (102) . ومما تسبب في تعطيل المشروع بالفاجعة التي أصابت المملكة الأردنية باغتيال الملك عبد الله في 20 تموز 1951 في المسجد الأقصى بالقدس (103) .

ومن جانبه سارع نوري السعيد إلى تجميد مشروع الاتحاد حال تسلمه الوزارة العراقية خلفا لتوفيق السويدي ، لأنه (أي نوري) لم يؤمن بأهمية اتحاد العراق مع الأردن ، لأنه يدرك أن الاتحاد سيشكل عبئا ماليا على

خزينة العراق ، وذلك لأوضاع الأردن الاقتصادية المتردية وامتلاكه أطول حدود مع (إسرائيل) مما يحتم على العراق تحمل مسألة الإنفاق على الجيش العربي الأردني (104) .

ولا شك بأن هذا التشخيص لم يكن غائبا عن الملك عبد الله ، وذلك ما يتضح من حديثه مع ناصر الدين النشاشيبي الذي كان موظفا في الديوان الملكي بقوله : " ... هل أقول لك سرا ؟ منذ أن علمت بمرض ولدي طلال وأنا أفاوض العراقيين من اجل ربط الأردن والعراق في شبه إطار وحدوي ، هل تعلم من كان يضع العراقيل ويتصور المستحيلات لكي لا يتحقق الاتحاد ؟ انه الرجل الذي كان العرب يظنون بأنه مهندس مثل هذه الاتحادات فيعارضونها بسببه ، انه عدوها الحقيقي نوري السعيد "(105) .

وحتما هنالك معارضة عربية حالت دون تحقيق مشاريع الاتحاد ، متصلة بمصر والسعودية وسوريا ولبنان خشية من أن يؤدي الاتحاد إلى تكوين دولة هاشمية قوية تخل بتوازن القوى في المنطقة العربية من جهة ، وتسمح بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية في بعض الدول العربية وبالذات سوريا ولبنان (106) .

فضلا عن ذلك واجهت مشاريع الاتحاد معارضة دولية من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ،لان مصلحتها لا تتوافق وقيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية (107) .

ويبدوا أن الجانبين الأردني والعراقي يحاولان استغلال أي مناسبة لإثارة مشروع الاتحاد ، وان ذلك ما نلمسه من مهمة الوفد العراقي الذي قدم للأردن لتعزيتها بوفاة ملكها عبد الله ، الذي حاول طرح موضوع الوحدة بهذه المناسبة مما أثار هزاع المجالي الذي انتقد العراقيين بقوله لهم : " إن

مجيئهم ليس للتعزية وإنما لأخذ الأردن ... ونحن دعاة وحدة ولكن الوحدة تتم بالمحادثات وليس بمثل هذه الطريقة " (108) .

ويبدوا أن خشية الحكومة العراقية من احتلال إسرائيل للضفة وبالتالي تهديد الأردن بشكل مباشر من جهة ، والخشية من وقوع الأردن تحت تأثير محور الرياض – القاهرة – دمشق من جهة أخرى ، كان من وراء مبادرة العراق لفتح باب مباحثات الوحدة أثناء التعزية من اجل ملء الفراغ الذي سببه غياب الملك عبد الله .

والملاحظ انه في اليوم التالي للاغتيال (أي 21 تموز 1951) وكما كشفت الوثائق البريطانية ، بأن الوصي عبد الإله قد أجرى محادثات مفصلة مع (المستر يونجر) وزير الدولة البريطانية في وزارة الخارجية لمعرفة رأي حكومته بمسألة ضم الأردن للعراق . لكن الرد البريطاني جاء مخيبا للآمال بقوله : " ... إن الحكومة البريطانية لا تحبذ قيام مثل هذا الاتحاد " (109) .

وفي الوقت نفسه أبدى المسؤولين العراقيين رغبتهم بالاتحاد عن طريق اتصالهم بالوزير البريطاني المفوض في عمان كير كبرايد يومي 23 و 24 تموز مؤكدين مقترحاتهم التي تنص على ضرورة توحيد البلدين تحت عرش هاشمي واحد بقيادة الملك فيصل الثاني ، مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه لمدة خمس سنوات يمنح الأردن خلالها استقلالا داخليا ، مع إمكانية قيام تعاون اقتصادي وثيق وعمله موحدة واتحاد جمركي وبريدي (110) .

ولكن رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى قد اخبر كير كبرايد بأنه قد درس المقترحات العراقية ووجدها غير عملية ، وان حكومته متجهة للمحافظة على حالة الاستقرار السائدة (111) .

وهكذا اتضح للحكومة العراقية بان الجانب الأردني غير مستعد الان بمواصلة مباحثات الوحدة في ظل عدم الاستقرار التي سادت البلاد اثر اغتيال الملك عبد الله وبذا تولدت لدى الحكومة العراقية قناعة بأن مسألة الاتحاد لن تتم في هذه الظروف وإنها بحاجة إلى الوقت ومزيد من الدراسة ، وبذا أصدرت أوامرها بعودة الوفد الذي غادر عمان في 26 تموز 1951 (112) .

وبعد عودة الوفد العراقي ، صرح توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني قائلا : " ... أن سياسة حكومته متجهة إلى المحافظة على حالة الاستقرار السائدة (113) . وليس من رأي الحكومة أن تبحث في تلك المشاريع . إذ أن ذلك من حق مجلس النواب الذي سيجري انتخابه قريبا ، والذي سينظر في أي مشروع قومي يفيد البلاد (114) .

كما تجلت مظاهر تردي العلاقات بين العراق والأردن ، بعد أن حذرت الحكومة الأردنية العراق من التدخل في الأمور السياسية مما أدى إلى توتر العلاقات بين الملك طلال والأمير عبد الإله (115) ، كما رفضت الحكومة العراقية ولأول مرة طلبا لشراء القمح كانت الأردن في أمس الحاجة إليه ، حسب ما تؤكد تقارير المفوضية العراقية في عمان (116) .

إلا أن محاولات الاتحاد بين العراق والأردن عادت إلى الظهور من جديد مع منتصف عام 1952 عندما تدهورت صحة الملك طلال ورأى الأطباء ضرورة سفره إلى الخارج للعلاج (117) ، فسافر في 18 أيار من العام نفسه إلى باريس ، وقبيل مغادرته وقع الملك إرادة ملكية بتشكيل هيئة نيابية على العرش مؤلفة من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والأعيان (118) .

وبعد أن علمت الحكومة العراقية بهذه التطورات قرر الوصي عبد الإله تناسي خلافاته مع العائلة الهاشمية في عمان ، والسفر إلى عمان قائلا أن زيارته إلى عمان ليس بصفته الوصي على عرش العراق بل بصفته عضوا رئيسا في العائلة الهاشمية ، وقد وصلها في صباح يوم 3 حزيران 1952 ، وفي اليوم التالي قام الأمير عبد الإله بخطوة مفاجئة عندما طلب من جميع أعضاء مجلس الوزراء الأردني مقابلته في مبنى المفوضية العراقية قبل أن يعقدوا اجتماعهم المقرر ، وعلى الرغم من معارضة بعض أعضاء الحكومة الأردنية ، لهذا الطلب فقد تمت تلبيته ، وتكشف الوثائق البريطانية تفاصيل ذلك اللقاء ، إذ أبدى الوصي إلى الأمير زيد بن الحسين ، (عم الملك طلال) إلا أن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى رده بالقول ، بأن ذلك لا يتفق مع رغبة أفراد العائلة المالكة الأردنية وبالذات الملكة زين وابنها الأمير حسين ، كما لا يتفق ورغبات الشعب الأردني ، فضلا عن موقف الأردن وعلاقاته مع الدول العربية المجاورة وبخاصة سوريا والسعودية ، باعتبار الأمير زيد شخصية عراقية كيف يولي سلطة مطلقة في الأردن قائلا : " ... فالأردن علاقاته الان مع الدول العربية ممتازة ويجب أن لا يخاطر بإفسادها " (119) .

أثار ذلك الموقف الأمير عبد الإله الذي غادر عمان صباح اليوم التالي (5 حزيران) غاضبا ، وتشير الوثائق بأنه كان منزعجا لدرجة انه لم يقم بمصافحة الوفد الأردني الرسمي الذي اصطف لوداعه ، بل أدار ظهره واقلع في طائرته عائدا إلى بغداد (120) .

وقرر الأمير عبد الإله السفر إلى سويسرا لمقابلة الملك طلال وزوجته الملكة زين إلا أن نوري السعيد أقنعه بالعدول عن الذهاب بهذه المهمة بنفسه ، وان يقوم هو بالنيابة عنه ، وفي 22 / حزيران / 1952 التقى نوري

السعيد بالملكة زين بسويسرا وحسب ما تذكره الوثائق البريطانية بان الملكة وافقت على انه من المناسب تعيين عضو من العائلة الهاشمية في مجلس هيئة النيابة ، وان الأمير زيد هو الشخص المناسب ، إلا أن الوصي أبدى تحفظه لهذه الزيارة ، لذلك قرر السفر إلى سويسرا لمقابلة الملكة زين في 20 تموز من العام نفسه ، وفي طلب من الملكة الذهاب معه إلى لندن لمقابلة وزير الخارجية البريطاني للتوصل إلى صيغة حل للخروج من المأزق الحالي لكن الملكة رفضت فقرر العودة إلى بغداد (121) .

إلا أن محاولات الأمير عبد الإله بتعيين الأمير زيد قد توقفت في 11 / آب / 1952 عندما قرر مجلس الأمة الأردني إنهاء ولاية الملك طلال (اثر تدهور صحته) والمناداة بولي عهده الأمير حسين ملكا دستوريا على الأردن التي استلمها في الثاني من أيار 1953 ، حين بلوغه سن الرشد (122) وهو نفس اليوم الذي استلم ابن عمه الملك فيصل الثاني عرش العراق .

خامسا : الملك حسين وتحسن العلاقات مع العراق .

تأثرت العلاقات العراقية الأردنية في عهد الملك حسين (1953–1999) بعاملين ، الأول العلاقات الأسرية بين العائلتين المالكتين للفترة 1953– 1958 التي كان يشوبها شيء من الشك وعدم الثقة وبخاصة من قبل الفرع الهاشمي في الأردن ، والعامل الثاني علاقات العراق مع الدول العربية الأخرى وبخاصة سوريا ، إذ كانت علاقات العراق مع الأردن مكملة ومتداخلة للعلاقات العراقية – السورية ، فقد كان الأردن مفتاح التدخل العراقي في سوريا وبخاصة العسكري ، وما يتبع ذلك من توتر في علاقات العراق مع السعودية ومصر (123) .

وعلى الرغم من طبيعة العلاقات المشوبة بالفتور ، فقد ترأس الأمير عبد الإله وفد بلاده الرسمي الذي قدم إلى عمان في 12 / أيار / 1953 لتقديم التهاني للملك حسين بمناسبة ارتقائه العرش (124) . وفي الوقت الذي أرسل فيه الملك حسين وفدا رسميا برئاسة رئيس الوزراء فوزي الملقي لزيارة بغداد وتقديم التهاني للملك فيصل الثاني بمناسبة تسلمه العرش ، ثم قام الملك بزيارة رسمية إلى بغداد في 27 / حزيران / من العام نفسه برفقة رئيس وزراءه الملقي ، وقد رد الملك فيصل الثاني الزيارة في الثامن من آب من العام نفسه (125) .

ونتج عن تلك الزيارة إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين وإلغاء رسوم الجمارك المفروضة على البضائع الأردنية المارة عبر الأراضي العراقية إلى الكويت وزيادة عدد البعثات الدراسية للأردنيين فقط ، كما تقرر تشكيل وفد اقتصادي أردني لزيارة بغداد بشأن المساعدات المالية (126) . وفي 21 / أيلول / 1953 زار وفد اقتصادي أردني بغداد برئاسة حكمت المصري وزير الزراعة ، للتباحث مع الحكومة العراقية بشأن المساعدات المالية للأردن ، وكادت المفاوضات تنجح لولا معارضة الرأي العام العراقي لها مما أدى إلى استقالة وزارة جميل المدفعي ، فلما جاءت وزارة محمد فاضل الجمالي واصلت المفاوضات مع الوفد الأردني حيث توصلا إلى اتفاق أوضحه قرار مجلس الوزراء العراقي في 29 أيلول 1953 ونص : " ... أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية تجارية بين البلدين ، كما قررت حكومة العراق اتخاذ الإجراءات لفتح فروع لكل من البنك الصناعي والبنك الزراعي العراقيين في عمان " ، ورغبة في استكمال الدراسة اتفق الجانبان على إبقاء المحادثات مفتوحة في موضوع القرض والمساهمة في المشروعات الاقتصادية الأردنية الكبيرة كالبوتاس كما قررت الحكومة العراقية تقديم مبلغ

(150) ألف دينار مساعدة منها للقرى الأمامية المدافعة عن الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأردن (127) .

وعندما ازداد ضغط هجمات الصهاينة على القرى الأمامية الأردنية بهدف إجبار الأردن على توقيع صلح منفرد مع (إسرائيل) ، وتحويل اتفاقيات الهدنة إلى معاهدات سياسية ، أعلن رئيس الوزراء الجمالي تضامن العراق مع الأردن مؤكدا استعداد العراق لإرسال جيشه فورا لرد الاعتداء ، كما قام في العاشر من كانون الثاني 1954 بتقديم مشروع وحدوي إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وجاء فيه : " ... على الدول العربية ذات الممكنات الراهنة لتحقيق الاتحاد أن تشرع فورا وان تمضي قدما لتحقيقه على أن تساعدها الدول الأخرى ريثما تستطيع بدورها الانضمام إلى هذا الاتحاد بصور طبيعية " (128) . وتشير الصحافة الأردنية بان الأوساط السياسية في الأردن قد رحبت بالمشروع إلا إنها أبدت تخوفها من عدم تمكن الجامعة العربية من تنفيذه لاختلاف وجهات النظر بين الدول العربية الأعضاء وبخاصة السعودية ومصر (129) .

والملاحظ أن موقف العراق إزاء الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأردن في المدة ما بين 1952–1954 لم يخرج عن إطار التعاون العربي المشترك ، فلم ينفرد العراق بتقديم المساعدة المالية أو العسكرية للأردن (130) .

وهكذا تأرجحت العلاقات العراقية – الأردنية بين التوافق – التعاون – الفتور حتى دخلت مرحلة جديدة في أواخر 1954 ، عندما اتجه العراق إلى سياسة التعاون مع الغرب تمهيدا لعقد حلف معها ، الأمر الذي دفع مصر في تشرين الثاني 1954 إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة في القاهرة تقرر فيه العمل بمعاهدة الضمان الجماعي العربي ورفض عقد الأحلاف مع الغرب ،

فرفض العراق القرار بينما أيده الأردن ، مما اعتبر الموقف الأردني خذلانا للعراق على حد قول (عوني عبد الهادي) (131) .

وعندما أعلن في بغداد في 13 كانون الثاني 1955 إن العراق وتركيا تعتزمان التوقيع على معاهدة دفاع مشترك ، حاولت مصر إفشال ذلك بدعوتها رؤساء الوزراء العرب لعقد اجتماع في القاهرة في 22 منه ، وقد لبت الأردن الدعوة وقدم وزير خارجيتها وليد صلاح اقتراح حكومته الذي ينص على " عدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي ، والتعاون مع الغرب بدون التزامات وعدم إشراك العراق في القيادة الموحدة المزمع إنشاؤها (132) .

أثار الموقف الأردني هذا استياء الحكومة العراقية التي كانت تتأمل في انضمام الأردن إلى حلف بغداد حال توقيعه معتمدة على ما يبدو على ثلاث عوامل :

أولا : الصلات العائلية الوثيقة بين الأسرتين الهاشميتين في العـــراق والأردن .

ثانيا : تأثر كل منهما بالنفوذ البريطاني مخطط الحلف .

ثالثا : ارتباط الأردن مع كل من العراق وبريطانيا بمعاهدات ثنائية تجبره على الالتزام بنصوصها ، كما اتضح سابقا .

ولعل هذا التوتر الذي ساد أجواء الأسرتين الهاشميتين كان وراء عزم الملك حسين بزيارة بغداد في 14 شباط 1955 في محاولة منه لإقناع الحكومة العراقية بعد توقيع ميثاق الحلف والالتزام بمعاهدة الضمان الجماعي العربي ، لكنه فشل في مسعاه (133) .

فقد وقع العراق في 24 / شباط / 1955 على حلف بغداد ، واجتمع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا

بوزير الأردن المفوض في بغداد فرحان شبيلات وحملاه رسالة إلى الملك حسين أوضحا فيها انه في حال اشتراك الأردن في الحلف فأن دول الحلف سيساعدونه بالأسلحة والمعونة الاقتصادية (134) .

وبدأت محاولات جر الأردن إلى حلف بغداد بزيارة رئيس الجمهورية التركية جلال بايار في الثاني من تشرين الثاني 1955 ، وأجرى محادثات مع الملك حسين وسعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني ، كما جاءت المحاولة الثانية من الحكومة البريطانية التي وافقت على تقديم عشر طائرات من نوع فامبير (Vampire) للأردن هدية مجانية ، قبلها الملك حسين معربا عن سروره وفي الوقت نفسه اتصلت الحكومة العراقية بالحكومة الأردنية مقترحة عليها إرسال وفد إلى بغداد للتباحث بشأن الحلف والمساعدات التي سيقدمها العراق للأردن ، وعلى الفور أرسلت الحكومة الأردنية وفدا برئاسة هزاع المجالي رئيس الوزراء في 30 تشرين الثاني 1955 وجرت محادثات أسفرت عن موافقة العراق لتمويل المشاريع الأردنية ودفع حصة العراق البالغة 625 ألف دينار لتمويل مشروع البوتاس ، ودفع مليون دينار كسلفة للحكومة الأردنية لتمويل المشروع نفسه ، كما تعهد العراق بالتبرع بمبلغ مئة ألف دينار للحرس الوطني (135) .

أسفرت تلك المحاولات عن موافقة الأردن للانضمام للحلف مقابل شروط أهمها : المحافظة على معاهدة الضمان الجماعي العربي وتأييد الأردن تأييدا مطلقا في مطالبته بالحقوق العربية في فلسطين وتقديم المساعدات العسكرية وجاء ذلك في الرسالة التي قدمتها الحكومة الأردنية للسفير البريطاني في عمان (اليك كير كبرايد) ، الأمر الذي دفع بالحكومة البريطانية إلى إرسال الجنرال تمبلر رئيس أركان الجيش البريطاني على رأس وفد للتباحث مع

الحكومة الأردنية حول ذلك ، وقد وصل الوفد البريطاني عمان في السادس من كانون الأول 1955 (136) .

إلا أن تصاعد المعارضة الشعبية الأردنية أسفرت عن فشل تلك المحادثات حيث شهدت الأردن تظاهرات واسعة أسقطت وزارة هزاع المجالي فأعلن خلفه إبراهيم هاشم بأن الأردن لن ينظم إلى الحلف ، فهدأت الأوضاع الداخلية في الأردن ، وكان الملك حسين قد طلب إرسال قوات عراقية لتهدئة الموقف فوافقت الحكومة العراقية على ذلك ، كما طلب من الحكومة البريطانية الضغط على حكومتي مصر والسعودية لوقف تدخلهما في شؤون الأردن الداخلية (137) .

وعلى العموم فأن معركة حلف بغداد قد أدت إلى حدوث انقسام في الموقف العربي في وقت كان يواجه فيه التحديات الاستعمارية والصهيونية وهو في أمس الحاجة إلى توحيد كافة طاقاته وإمكاناته لمواجهة تلك التحديات ، فقد تدهورت العلاقات بين العراق وبقية الدول العربية اثر اشتراك العراق في حلف بغداد ، وتأثرت علاقات الأردن بالعراق بصفة خاصة بتأثير معركة حلف بغداد (138) . استغل الصهاينة تلك الأوضاع فصعدوا من اعتداءاتهم العسكرية على الحدود الأردنية خلال شهر أيلول 1956 بحجة الانتقام من الغارات التي يشنها الفدائيون الفلسطينيون ضدهم والمنطلقة من الأراضي الأردنية ، الأمر الذي دفع بالهاشميين إلى تناسي خلافاتهم اثر توجه الملك حسين صوب العراق والاجتماع مع الملك فيصل الثاني في 14 أيلول في قاعدة الحبانية العسكرية ، وصدر بيان مشترك جاء فيه : " ... استعرض المجتمعون حوادث الاعتداءات الأخيرة على الجبهة الأردنية وما يجب اتخاذه من تدابير سريعة وفقا لمعاهدة الإخوة والصداقة المعقودة بين البلدين (139) . وفي 16 منه سافر وفد عسكري إلى عمان ليقوم بتنفيذ

الالتزامات العسكرية التي تتلخص بوضع إستراتيجية عسكرية موحدة وقيادة موحدة بين البلدين ، كما قرروا وضع فرقة كاملة من الجيش العراقي مع القوات المساندة لها (كتيبة مدفعية) وقوة طيران على الحدود العراقية الأردنية على أهبة الاستعداد لدخول الأردن (140) .

وأكد عوني عبد الهادي تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لخطة العراق ، وإعلان بريطانيا استعدادها لدعم الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية اللازمة ولعل هذا الموقف يفسرها (والدمار غولمن) بقوله : " لم يكن هدف الخطة العراقية مواجهة العدو الإسرائيلي ، وإنما تخليص الأردن وإنقاذه من الشيوعيين استنادا إلى كتاب رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي رفعه إلى السفير الأمريكي في بغداد 20 / أيلول / 1956 " (141) .

شن (الكيان الصهيوني) في 29 تشرين الأول 1956 اعتدائه على مصر بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا ، طلبت الحكومة الأردنية من العراق دخول قواته المرابطة في منطقة (H3) إلى الأردن فاستجاب العراق للطلب الأردني على الفور فدخلت قواته الأردن في الثاني من تشرين الثاني 1956 ، وبعد يومين وصل وفد عراقي رسمي برئاسة رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي واللواء صالح الجبوري من وزارة الدفاع إلى عمان ، للتباحث مع المسئولين الأردنيين حول أهداف وجود القوات العراقية في الأردن من ناحية ، وتشكيل القيادة التي تتولى الإشراف عليها من اجل تحقيق مهمتها من ناحية أخرى ، وكانت وجهة نظر العراق تقتصر الدفاع عن الأردن تجاه أي اعتداء صهيوني ، وأسفرت المباحثات عن تعيين اللواء الأردني علي الحياري قائدا عاما للقوات الأردنية والعراقية المشتـــركة (142) .

طلبت الحكومة الأردنية في 26 تشرين الثاني 1956 وعبر مذكرة رسمية للحكومة العراقية بسحب قواتها من الأردن بأسرع وقت ممكن ، بعد أن انفرجت أزمة السويس ، الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية إلى إصدار أوامرها بالانسحاب في 10 / كانون الأول من العام نفسه (143) .

وهكذا يتضح بأن العلاقات العراقية الأردنية قد أصابها تراجعا ملحوظا خلال الفترة 1955 – 1957 بعد استلام حكومة سليمان النابلسي حقيبة رئاسة الوزراء في الأردن ، إذ اخذ يمهد لتطبيق أثار التحرير الوطني في الأردن وذلك بالتقارب من محور (القاهرة – الرياض – دمشق) ونجح في 19 كانون الثاني 1957 في التوقيع على (اتفاقية التضامن العربي) التي بموجبها تعهدت مصر والسعودية وسوريا بدفع مبلغ اثني عشر ونصف مليون جنيه مصري ولمدة عشر سنوات للأردن كبديل للمعونة البريطانية السنوية (144) . وقد أثارت هذه الاتفاقية استياء الحكومة العراقية التي اتهمت حكومة سليمان النابلسي بأنها لا تعمل لصالح الشعب الأردني (145) .

وواقع الأمر أن حكومة النابلسي قد نالت تأييد الشعب الأردني الذي اعتبرها الممثل الحقيقي لإرادة الشعب ورغباته ، كما أن موقف الحكومة انسجم مع موقف الشعب المؤيد للدول العربية المتحررة التي وقفت من العدوان الثلاثي على مصر موقفا مشرفا يختلف عن موقف الحكومة العراقيـــة .

وقد نجحت الأخيرة في مسعاها مع هاشمي الأردن بالإطاحة بحكومة النابلسي وقضى الملك حسين على الحريات العامة واعتقل أنصار الحكم الوطني وأعضاء الأحزاب السياسية والكتلة الوطنية وزج بهم في السجون ، فضلا عن هرب الكثير منهم ، كما استنجد الملك حسين بالعراق بإرسال قوة عسكرية لقمع أي حركة وطنية وبالفعل تم ذلك حيث استقرت القوات العراقية

في المفرق (146) . وهكذا عادت السياسة الأردنية إلى سيرتها التقليدية بالتعاون والتقارب مع العراق ، إذ قام الملك حسين في 22 / حزيران / 1957 يرافقه رئيس وزرائه إبراهيم هاشم ووزير خارجيته سمير الرفاعي بزيارة إلى بغداد بهدف تدعيم العلاقات بينهما (147) .

سادسا : العلاقات في مرحلة الاتحاد الهاشمي عام 1958 .

دفع إعلان الوحدة المصرية السورية في الأول من شباط 1958 بوزير خارجية بريطانيا سلوين لويد (Selwyn Lioyd) إلى تقديم اقتراحه بإقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية . وقد سارعت عمان إلى الاتصال ببغداد والرياض من اجل إقامة اتحاد بين الملوك الثلاث ، فاعتذرت السعودية ، بينما استجاب العراق للدعوة (148) .

توجه الملك فيصل الثاني على رأس وفد مدني وعسكري في 11 / شباط لإجراء المحادثات الرسمية مع الجانب الأردني وانتهت المحادثات إلى عقد اتفاق بإنشاء الاتحاد العربي بين العراق والأردن اعتبارا من 14 / شباط / 1958 وجاءت اتفاقية الاتحاد في اثني عشر مادة على إنشاء اتحاد عربي بين المملكتين (العراق والأردن) ويكون باب الانضمام مفتوحا أمام بقية الدول العربية ، كما نص الاتفاق على احتفاظ كل من المملكتين بشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على أراضيها ، وتنفيذ كافة الإجراءات لتوحيد السياسة الخارجية والعسكرية والثقافية والجمركية ، وتشكيل حكومة اتحادية تتولى شؤون الاتحاد ، واتفقا أن يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد لمدة ستة أشهر وينوب عنه ملك الأردن أما علم الاتحاد فهو علم الثورة العربية (149) .

ووجه كل من الملكين فيصل وحسين خطابا إلى شعبيهما ، فالملك فيصل الثاني اعتبر الاتحاد : " ... فاتحة عهد جديد في كيان الأمة العربية " أما

الملك حسين فعبر عن الاتحاد بقوله : " ... اليوم يلتقي أبناء الشعبين الأردني والعراقي بعد فرقة حاول المستعمر أن يجعلها طويلة الأمد ... إننا نريد هذا الاتحاد أن يكون أداة استقرار في المنطقة العربية " (150) . وبعد إعلان نص الاتفاق تم عرضه على البرلمانين العراقي والأردني للمصادقة عليه ، فصادق البرلمان العراقي في 17 شباط 1958 ونظيره الأردني في اليوم التالي (151) .

ومهما يكن من أمر الاتحاد فأنه لم يكن اتحادا شعبيا بل كان اتحاد حكومات هدفه تقوية البيت الهاشمي في كلا القطرين ، لذا لم يحظ بتأييد الشعب العراقي والذي اعتبره اتحادا بين عائلتين مالكتين ، وعائقا يعرقل وحدة الشعب العربي أكثر من خدمته (152) . فقد قابل الرأي العام العراقي إعلان الاتحاد العربي الهاشمي بالوجوم بالوقت الذي قام بمظاهرات تهتف لقيام الجمهورية العربية المتحدة وتندد بالاتحاد العربي ، كما أثار الاتحاد العربي مخاوف الأكراد العراقيين ، وذلك لتجاهل دستور الاتحاد لحقوقهم الوطنية (153) .

أما الأحزاب السياسية الأردنية المنحلة بعد أحداث 1957 فقد أعلنت رفضها للاتحاد العربي ووصفته بأنه وسيلة استعمارية جديدة لحلف بغداد ، مشيرة إلى أن قيامه جاء كرد فعل مضاد لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، وقاموا بتوزيع منشورات هاجموا فيها الاتحاد العربي (154) .

وأخيرا فأن افتقاد الاتحاد العربي إلى التأييد الشعبي كان وراء قصر عمره إذ لم يمض على ولادته خمسة أشهر حتى أعلن العراق انسحابه منه بعد انتقاله من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري ، اثر قيام ثورة 14 / تموز 1958 فيه (155) .

هوامش البحث ومصادره :

1- Naseer Aravi, Jordns : A study in political Develop went (1921 – 1965) Nartinus Nijh off , The Hague , 1972. P22.
2- F.O. 371 / 6343 , Repotan middle east confernce held in Cario , 30 March 1920.

3- نصت المادة الأولى على أن تبدأ الحدود من تقاطع خط طول 39 شرقاً وخط العرض 32 شمالاً , حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد , وتمتد على خط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط طول 37 شرقاً بخط عرض 30/31 شمالاً , للتفاصيل ينظر كامل محمود خله التطور السياسي لشرق الأردن , المنشأة العامة للنشر والتوزيع , طرابلس , الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكيـــة , 1983 , ص 231 .

4- المصدر نفسه .

5- منيب الماضي وسليمان موسى , تاريخ الأردن في القرن العشرين , عمان , 1959 , ص 316 .

6- الجريدة الرسمية الأردنية , بتاريخ 27/4/1931 .

7- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 3 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد 1989 , ص 109 – 110

8- Rich and Frye, The Near East and Great powers kennikat New York , 1969 , P.159 .

9- عبد الأمير محسن جبار , العلاقات السياسية الأردنية – السعودية 1946 – 1958 , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة الكوفة , كلية الآداب 1995 , ص 46 .

10- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية ج 4 ص 263 .

11- Alee Kirkbride , A crackle of Thorns , John Murrqy London 1956 . P 135.

12- أذاعت الحكومة الألمانية , في 23 تشرين الثاني 1940 بياناً أكدت فيه بأنها تراقب عطف ألمانيا في المستقبل للتفاصيل انظر : لوكاز هير زوير , ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي , ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى , دار المعارف , القاهـرة , 1971 , ص 127 .

13- Frye , OP. cit. P.P. 139 – 140.

14- احمد طربين , الوحدة العربية 1916 – 1945 , بيروت 1985 , ص 240 – 242 .

15- الكتاب الأبيض الأردني , الوثائق القومية في الوحدة السورية , الطبيعية , المطبعة الوطنية , عمان 1974 , ص 64 .

16- عبد الله بن الحسين , الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين , الدار المتحدة للنشر بيروت , 1973 .

17- Frye . OP , cit. P. 151

18- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 6 , ص 250 – 253 .

19- الكتاب الأبيض الأردني , المصدر السابق , ص 152 .

20- الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية , ملحق العدد (865) بتاريخ 17 حزيران 1946 .

21- F.O 371/62202, From kirkbird , Amman to Bevin F.O. 2-1-1947

22- الكتاب الأبيض الأردني , المصدر السابق , ص 152 .

23- Mohammed Faddah , The middle East in transition Asia publishing house London , 1974. P. 162.

24- Patrick seal , The struggle for Syria oxford university press , London , 1965 . P. 14 .

25- خلة , التطور السياسي لشرق الأردن , ص 355 .

26- تنص المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية فيما بينها بتعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض , انظر مفيد محمد شهاب , جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , 1978 , ص 246 .

27- Faddah . OP. cit. P. 163

28- Majid Khaddari , Independent Iraq 1932 – 1958 , Oxford university press , London , 1960 . P. 344.

29- جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 , مطبعة النعمان , النجف , 1976 , ص 471 .

30- د.ك.و 5403/311 , معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية , 178 , ص 192 .

31- انظر الحكومة العراقية , وزارة الخارجية , كراسة معاهدة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية , مطبعة الحكومة ,

بغداد , 1947 , ص 1–5 , محاضر مجلس النواب العراقي لسنة بتاريخ 10/5/1947 .

32– الجريدة الرسمية الأردنية بتاريخ 1/2/1947 .

33– د.ك.و , ملفه 4824/311 , تقارير السفارة العراقية في عمان تقرير عام عن شهر نيسان , 1947 و 12 , ص 14 . ممدوح الروسان , العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 – 1958 , القاهرة 1979 , ص 149 – 150 .

34– د.ك.و , 4824/311 , تقارير السفارة العراقية في عمان , تقرير عن شهر نيسان 1947 , و 12 , ص 15 .

35– جريدة الأردن , العدد 1162 بتاريخ 13/1/1947 .

36– د.ك.و , 4824/311 , تقارير السفارة العراقية في عمان , معاهدة الأخوة والتحالف , 14 , ص 17 , عبد الأمير محسن جبار , العلاقات السياسية الأردنية – السعودية , ص 101 – 105 .

37- F.O. 371/52920 , From gruffly Smith to F.O. 3-4-1948.

38– عارف العارف , النكبة , نكبة بين القدس و الفردوس المفقود 1947 – 1952 , ج 4 , المطبعة العصرية , بيروت د.ت , ص 820 – 821 .

39- John Bagot Clubb , Asodier with the Ar Ats, Hodder and stought on , London 1957. P. 63.

40- Kirkbrid , OP. Cit. P. 12 .

41– عباس مراد , الدور السياسي للجيش الأردني 1921 – 1973 , منظمة التحرير الفلسطينية , مركز الأبحاث , بيروت , 1973 , ص 53 .

42- خيرية قاسمية , أوراق عوني عبد الهادي , بيروت 1974 , ص 150 .

43- نقلاً عن توفيق السويدي , مذكرات نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية , بيروت , 1968 , ص 420 .

44- د.ك.و. 4684/311 , تقارير المفوضية العراقية , قرار مجلس الجامعة بشأن القسم العربي من فلسطين , 19 , ص 20 .

45- الذي تألف من رجاء الحسيني وزيراً للدفاع وجمال الحسيني للخارجية ويوسف صهيون للدعاية وعبد الهادي للشؤون الاجتماعية وأميل عقل للزراعة والدكتور حسين الخالدي للصحة , وفريح للاقتصاد والشيخ حسن أبو السعود للأوقاف وميشيل ابيكاريوس للمالية ومعين الماضي للداخلية وعلي حسن العدلية , انظر د.ك.و , 2706/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , حكومة عموم فلسطين , و 16 , ص 46

46- د.ك.و , 2706/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان ,حكومة عموم فلسطين , و 16 , ص 47 .

47- جريدة لواء الاستقلال , بتاريخ 18/10/1948 .

48- وحدة ضفتي الأردن , وقائع ووثائق إدارة الصحافة والنشر , عمان , 1950 , ص 8–9 .

49- مهدي عبد الهادي , المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية 1934 – 1974 , المكتبة العصرية , بيروت 1975 , ص 174 .

50- حول نص البرقيات انظر د.ك.و , 2706/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , حكومة فلسطين الجديدة , و 16 , ص 42 , عبد الله بن الحسين , الآثار الكاملة , ص 243 – 242 .

51- د.ك.و , 2874/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي في 4 كانون الأول 1948 , و 18 , ص 62 : د.ك.و 2726/311 , تقارير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجيـــة , و 27 , ص 42 .

52- للتفاصيل ينظر عبد الأمير محسن جبار , العلاقات السياسية الأردنية – السعودية , ص 130 – 135 .

53- د.ك.و , 311/ 2707 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , تقرير عام عن شهر كانون الأول 1948 , و 16 , ص 19 .

54- د.ك.و , 2707/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , تقرير عام عن شهر كانون الأول 1948 , ص 16 , ص 20.

55- جريدة لواء الاستقلال بتاريخ 17/12/1948 .

56- محاضر مجلس النواب العراقي , محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 – 1949 , ص 132 .

57- جريدة لواء الاستقلال بتاريخ 31/12/1948 .

58- د.ك.و , 7207 / 311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , و 16 , ص 18 .

59- د.ك.و , 4857/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , هدنة رودس , و 34 , ص 50 .

60- د.ك.و , 2726/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , و 24 , ص 39 : صالح صائب الجبوري , محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية , بيروت , 1970 , ص 371 .

61- مهدي عبد الهادي , المصدر السابق , ص 174 .

62- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 74 – 75 .

63- د.ك.و , تقارير المفوضية العراقية في عمان , برقية وزير الخارجية , فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي في 20 آذار 1949 , و 35 , ص 51 .

64- د.ك.و , 2707/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , و 9 , ص 55 .

65- د.ك.و , 2668/311 , تقارير المفوضية العراقية في مصر , و 9 ص 23 .

66- جريدة لواء الاستقلال بتاريخ 28/3/1950 .

67- نصت على ان الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها , وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها , انظر جامعة الدول العربية , محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية , المطبعة الأميرية , القاهرة , 1946 , ص 97 .

68- وحدة ضفتي الأردن , وقائع ووثائق , ص 43 .

69- للتفاصيل انظر جريدة لواء الاستقلال بتاريخ 29/3/1950 .

70- عبد الأمير محسن جبار , التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946 – 1958 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة بغداد , كلية الآداب , 1991 , ص 78 – 80 .

71- د.ك.و , 2708/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , وحدة الضفتين , و 83 , ص 132 في ملحق الجريدة الرسمية للملكة

الأردنية الهاشمية , مذكرات مجلس النواب الأردني , العدد (4) بتاريخ 18 أيار 1950 .

72- د.ك.و 4726/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , وحدة الضفتين وموقف الجامعة منها , و 26 ص 41 .

73- د.ك.و. , 4726 / 311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , وحدة الضفتين وموقف الجامعة منها , و 26 , ص 41 .

74- د.ك.و. , 4706/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , برقية الحكومة العراقية إلى الملك عبد الله في 14/5/1950 , و 29 , ص 45 .

75- د.ك.و. , تقارير المفوضية العراقية في عمان , برقية من الوصي إلى رئيس الوفد العراقي في 14/5/1950 , ص 45 .

76- عبد الأمير محسن جبار , العلاقات السياسية الأردنية – السعودية , ص 135 .

77- للتفاصيل انظر وحدة ضفتي الأردن , وقائع ووثائق ص 35 – 38 .

78- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 177 .

79- د.ك.و. , 4726/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , وحدة الضفتين , و 33 , ص 48 , جريدة الأردن بتاريخ 13/6/1950 .

80- تمثل الضغط الدولي الغير مباشر بطلب الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين اعترفتا بوحدة ضفتي الأردن في 27/نيسان/1950 , وطلبتا من الحكومة المصرية رسمياً عدم تنفيذ قرار الفصل بحق الأردن , لتباين ذلك وسياستهما الرامية لتصفية القضية الفلسطينية , للتفاصيل انظر عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 177 .

81- د.ك.و. , 4726/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , تقرير عام عن شهر حزيران , 1950 , و 34 , ص 149 , د.ك.و , 4685/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , جلسات جامعة الدول العربية , و 74 , ص 106 – 107 .

82- الروسان , المصدر السابق , ص 174 – 175 .

83- د.ك.و. , 2650/311 تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق , الانقلاب السوري , و 4 , ص 6

84- F.O. 371/175278 , Tel No. 5/0 from Amman to F.O. 10 October , 1949 .

85- سليمان موسى , الأردن في الوثائق البريطانية , عمان , 1986 , ص 79 .

86- F.O. 371/75278 , Tel No. 510 from Amman to F.O. 10 October , 1949 .

87- خيرية قاسمية , المصدر السابق , ص 177 .

88- موسى , الأردن في الوثائق البريطانية , ص 82 .

89- F.O. 371/75279 , Tel No. 80 from Amman to F.O. 20 October , 1949 .

90- حول الانقلاب الثالث , انظر د.ك.و , 2652/311 , تقارير المفوضية العراقية في دمشق , الانقلاب السوري الثالث , و 76 , ص 100 .

91- سنبحث ذلك في المبحث الثالث من الفصل نفسه .

92- الروسان , المصدر السابق , ص 137 .

93- للتفاصيل حول المشروع الأردني , انظر الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 232 , موسى , الأردن في الوثائق البريطانية , ص 93 .

94- د.ك.و. , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية , و 78 , ص 147 , الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 233 .

95- انظر جريدة الإصلاح في 14/ آب / 1950 .

96- F.O. 371 /82779 , from Fur longe F.O. to kirkbrid Amman 22/8/1950 .

97- F.O. 371/82772 , Amman 228/1950 .

98- د.ك.و , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية , و 78 , ص 80 , الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 233 .

99- حول نص المشروع العراقي انظر الحسيني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 233 .

100- للتفاصيل انظر ناصر الدين النشاشيبي , ماذا جرى في الشرق الأوسط , منشورات المكتب التجاري , بيروت 1962 , ص 360 – 361 .

101- Aqil Hyder , Jordan a political study (1948 – 1957) Asia publishing House Bombay , 1965 , P80.

102- جريدة فلسطين في 12/أيلول/ 1951 , الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 233 .

103- تمت عملية اغتيال الملك عبد الله , بينما كان يدخل المسجد الأقصى لأداء فريضة صلاة الجمعة , ويصف الأمير حسين (الملك فيما بعد) الذي رافق جده في هذا اليوم الحادثة بقوله " عندما دخل جدي المسجد , وما كاد يخطو بضع خطوات حتى ظهر رجل وراء الباب الكبير إلى اليمين , لم يكن في حالة طبيعية , وكان يمسك بسلاح ,

وقبل أن يستطيع احد أي يبدي أي مقاومة , أطلق النار على رأس الملك فارداه قتيلاً , وقد لقي القاتل حتفه فوراً بسلاح الحرس الذين كانوا يرافقون الملك والقاتل فلسطيني من القدس ويدعى مصطفى شكري عشو , وعمره 21 سنة وينتمي إلى فرقة التدمير للجهاد المقدس , التابعة لجماعة أمين الحسيني , للتفاصيل انظر د.ك.و , 3649/311 , تقارير السفارة العراقية في عمان , تقرير عام عن شهر تموز / 1951 و 27 ، الملك حسين بن طلال , مهنتي كملك , أحاديث ملكية , ترجمة غازي غزيل , الطبعة الأولى , نشر فريدون صاحب جم , مؤسسة معد للتوزيع , 1958 , ص 32 .

104- جهاد محيي الدين , العراق السياسة العربية (1941 – 1958) , البصرة , مركز دراسات الخليج العربي , 1980 , ص 325 , طه الهاشمي , مذكرات طه الهاشمي , 1942 – 1955 , ج 2 , تحقيق خلدون الحصري , بيروت , 1978 , ص 337 – 338 .

105- ناصر الدين النشاشيبي , من قتل الملك عبد الله , الكويت , دار الكويت للصحافة والنشر , 1980 , ص 106 .

106- حول المعارضة العربية , انظر د.ك.و. , 3649/311 , تقارير المفوضية العراقية في عرض تقرير حول مقتل الملك عبد الله , و 1 , ص 1 – 15 , النشاشيبي , ماذا جرى في الشرق الأوسط , ص 363 .

107- F.O. 371/82779 , F.O. Minntes by J.G Wardrop , 11-1950.

108- للتفاصيل انظر هزاع المجالي , مذكراتي , عمان , د.ت ,1960 , ص 107 – 108 .

109- F.O. 571/91797 Memorandum from younger , to eastern Department, F.O. 21/7/1951 .
110- F.O. 371/21797 , From kirkbrid , Amman to F.O. 24/7/1951 .
111- F.O. 371/21797 , From kirkbrid , Amman to F.O. 25/7/1951 .
112- Ibid.
113- Ibid.

114- د.ك.و , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , الاتحاد الأردني , و 70 , ص 138 .

115- وزارة الدفاع العراقية , محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة , ج 4 , مطبعة الحكومة , بغداد , 1959 , ص 1628 .

116- حول نشاط الوفد العراقي , انظر د.ك.و. 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , و 60 , ص 103 – 104 .

117- د.ك.و , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , الأحداث الداخلية في الأردن , و 87 , ص 80 .

118- د.ك.و , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , علاقات خارجية , و 7 , ص 134.

119- د.ك.و. , 2710/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , علاقات خارجية , و 7 , ص 134 .

120- د.ك.و. , 2710 /311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , و 68 , ص 128 .

121- د.ك.و. 3693/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , صحة الملك طلال , و 6 , ص 6 .

122- د.ك.و , 2710/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , و 69 , ص 129 .

123- انظر عبد الأمير محسن جبار , التطورات السياسية الداخلية في الأردن , ص 120 – 128 .

124- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 30

125- د.ك.و , 2713/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , زيارة الأمير عبد الإله إلى عمان , و 30 , ص 60 .

126- حول الزيارتين انظر د.ك.و , 2714/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , 48 – 49 , ص 67 – 68 .

127- د.ك.و , 2714/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , واه , ص 70 .

128- للتفاصيل انظر جريدة الزمان , بتاريخ 2/10/1953 .

129- للتفاصيل انظر محمد فاضل الجمالي , واقع السياسة العراقية , دار الكشاف , بيروت , 1956 , ص 119 – 120 .

130- وزارة الخارجية العراقية , دعوة العراق للاتحاد العربي , مطبعة الحكومة , بغداد , 1954 , ص 3 – 6 .

131- الروسان , المصدر السابق , ص 142 – 144 .

132- خيرية قاسمية , المصدر السابق , ص 302 – 303 .

133- د.ك.و , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , 48 , ص 87

134- د.ك.و , 2709/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , و.ه , ص 89.

135- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 9 , ص 214–219 .

136- للتفاصيل حول محاولات دول الحلف لجر الأردن إليها , انظر : د.ك.و , 2719/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , الأوضاع الداخلية , 62 , ص 106 – 108 .

137- هزاع المجالي , هذا بيان للناس , قصة محادثات , عمان , 1956 , ص 1–8 .

138- للتفاصيل , انظر عبد الأمير محسن جبار , التطورات السياسية الداخلية في الأردن , ص 125 – 135 .

139- إسماعيل احمد باغي , العلاقات العراقية – الأردنية , 1941 – 1958 , مجلة المؤرخ العربي , العدد 37 , السنة 14 , 1988 , ص 82 .

140- د.ك.و , 2722/311 , تقارير المفوضية العراقية في عمان , الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن 31 , ص 66 .

141- الجبوري , المصدر السابق , ص 419 , 420 .

142- والدمار غولمن , عراق نوري السعيد , بيروت 1965 , ص 236 .

143- الجبوري , المصدر السابق , ص 421 – 422 .

144- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 10 , ص 82 – 90 .

145- للتفاصيل انظر د.ك.و , 2725/311 تقارير المفوضية العراقية في عمان , اتفاقية التضامن العربي , و 62 , ص 110–111 .

146- انظر جريدة الزمان بتاريخ 21/1/1957 , ص 157 .

147- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 1 .

148- حول الزيارة , انظر الحسين بن طلال , مهنتي كملك (أحاديث ملكية) ترجمة غازي غزيل , مؤسسة مصر للتوزيع , طرابلس , لبنان , 1978 , ص 108 , د.ك.و , 2726/311 , تقارير السفارة العراقية في عمان , زيارة الملك حسين إلى بغداد , و 27 , ص 63 .

149- انظر جعفر عباس حميدي , المصدر السابق , ص 257 .

150- مديرية التوجيه والإذاعة العامة , الاتحاد العربي , مطبعة الحكومة , بغداد , 1958 , ص 8–12 .

151- حول نص الخطابين انظر د.ك.و. , 4789/311 , تقارير السفارة العراقية في عمان , الاتحاد العربي , و 1 , ص 1–2 .

152- مديرية التوجيه والإذاعة , الاتحاد العربي , ص 38 – 40 .

153- الروسان , المصدر السابق , ص 150 – 152 .

154- جعفر عباس حميدي , المصدر السابق , ص 262 – 267 .

155- عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 10 , ص 242 .